



جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

تأثير إدارة المخاطر على العلاقة بين الحوكمة والربحية في شركات التأمين في فلسطين والاردن

إعداد

جميل عزيز جابر علاونة

إشراف

أ. د. عبد الناصر نور

د. سامح العطوط

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، من كلية الدراسات العليا، في جامعة النجاح الوطنية، نابلس-فلسطين.

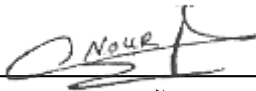
2024

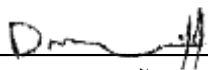
تأثير إدارة المخاطر على العلاقة بين الحوكمة والربحية في شركات التأمين في فلسطين والاردن


إعداد


جميل عزيز جابر علاونة

نوقشت هذه الرسالة بتاريخ 2024/10/08، وأجيزت:


التوقيع


التوقيع


التوقيع


التوقيع

أ. د. عبد الناصر نور

المشرف الرئيسي

د. سامح العطوط

المشرف الثاني

د. إبراهيم عتيق

الممتحن الخارجي

د. معز أبو عليا

الممتحن الداخلي

الإهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴿٧٦﴾﴾ [يوسف:76] صدق الله العظيم

إلى مَنْ كان لي سنداً وعوناً عند الشدائد طوال عمري، إلى الرجل الأبرز في حياتي

أبي العزيز

إلى القلب المعطاء والصدر الحاني

أمي الحبيبة

إلى من شدّ الله بهم عضدي فكانوا خير معين

إخواني

إلى كل مَنْ ساعدني ولو بحرفٍ في حياتي الدراسية...

إلى هذا الصرح العلمي العريق

جامعة النجاح الوطنية

إلى الاستاذ الدكتور عبد الناصر نور والدكتور سامح العطعوط

بكل اللغات أتوجه بخالص الشكر لحضراتكم، على الدور العظيم الذي تقومون به من أجل تقديم الخير

والعطاء للجميع

إلى هؤلاء جميعاً: أهدىكم هذا العمل

الباحث

جميل علاونة

الشكر والتقدير

إلى السادة المشرفين الأفاضل الذين مَدوا لي يد العون، وذلّلوا لي كل عسير، وأخذوا بيدي بينما أخطوا
خطواتي الأولى في هذا الميدان الصعب.

والله العظيم أسأل أن يجزيهم بإحسانهم إحساناً وأن ينفع ببحتي هذا البلاد والعباد.

إلى أعضاء اللجنة التحكيم الكرام والفضل الى توجيهاتهم ونصائحهم.

والشكر موصول إلى إدارة الجامعة التي ذلّلت الصعوبات من أجل إنجاز هذه الرسالة بجودة وكفاءة.

كما أخص بالشكر والامتنان للأهل الذين قدموا لي يد المساعدة وساندوني بكل خطوة صعبة.

الباحث

جميل علاونة

الاقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل عنوان:

تأثير إدارة المخاطر على العلاقة بين الحوكمة والربحية في شركات التأمين في فلسطين والاردن

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

اسم الطالب: جميل عزيز جابر علاونة

التوقيع: جميل علاونة

التاريخ: 2024/10/08

فهرس المحتويات

ج	الإهداء.....
د	الشكر والتقدير
هـ	الإقرار
و	فهرس المحتويات.....
ط	فهرس الجداول
ي	فهرس الأشكال
ك	فهرس الملاحق.....
ل	الملخص
1	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.....
1	1.1 مقدمة.....
4	1.2 مشكلة واسئلة الدراسة.....
5	1.3 أهداف الدراسة.....
5	1.4 أهمية الدراسة.....
6	1.5 هيكل الدراسة.....
6	1.6 الإطار النظري.....
7	1.6.1 مفهوم حوكمة الشركات.....
11	1.6.2 قواعد حوكمة الشركات.....
15	1.6.3 الأطراف المعنية بالحوكمة.....
18	1.7 الربحية.....
18	1.7.1 مفهوم الربحية.....

18	1.7.2 أهمية الربحية
18	1.7.3 العوامل المؤثرة بالربحية
19	1.8 إدارة المخاطر
22	1.9 علاقة الحوكمة بالأداء المالي (الربحية)
23	1.10 نظريات الدراسة
23	1.10.1 نظرية الوكالة (Agency Theory)
24	1.10.2 نظرية الإشراف (Stewardship Theory)
25	1.10.3 نظرية أصحاب المصالح (Stakeholder Theory)
25	1.11 الدراسات السابقة
34	1.12 تطوير الفرضيات
38	الفصل الثاني: منهجية الدراسة وإجراءاتها
38	2.1 مقدمة
38	2.2 منهجية الدراسة
38	2.3 مجتمع الدراسة وعينتها
39	2.4 مصادر البيانات والمعلومات
39	2.5 متغيرات الدراسة
41	2.6 نموذج الدراسة
41	2.7 إدارة الدراسة
43	الفصل الثالث: تحليل النتائج
43	3.1 مقدمة
43	3.2 الإحصائي الوصفي

45	3.3 مصفوفة معامل الارتباط.....
46	3.4 اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج.....
55	الفصل الرابع: الاستنتاجات والتوصيات.....
55	4.1 الاستنتاجات.....
56	4.2 التوصيات.....
57	4.3 الدراسات المستقبلية المقترحة.....
58	قائمة المصادر والمراجع.....
58	المراجع العربية.....
68	الملاحق.....
B	Abstract.....

فهرس الجداول

- جدول (1): متغيرات الدراسة 40
- جدول (2): الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة 43
- جدول (3): مصفوفة معامل الارتباط 46
- جدول (4): نتائج تحليل نموذج الانحدار (النموذج الأول) 47
- جدول (5): نتائج تحليل نموذج الانحدار (النموذج الثاني) 48
- جدول (6): ملخص نتائج اختبار الفرضيات 54

فهرس الأشكال

شكل 1: نموذج الدراسة.....41

فهرس الملاحق

ملحق رقم (أ): توزيع عينة الدراسة للشركات التامين بين سوق بورصه الاردن وفلسطين بالاضافة إلى رموز

68الشركات.

70ملحق رقم (ب).

تأثير إدارة المخاطر على العلاقة بين الحوكمة والربحية في شركات التأمين في فلسطين والاردن

إعداد

جميل عزيز علاونة

إشراف

أ.د. عبد الناصر نور

د. سامح العطوط

الملخص

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على أثر إدارة المخاطر على العلاقة بين الحوكمة والربحية، حيث أجريت هذه الدراسة بالتطبيق على عينة من قطاع التأمين في بورصتي عمان وفلسطين عن الفترة المالية (2015-2022)، وتكونت عينة الدراسة من (26) شركة موزعة على بورصتي عمان وفلسطين، وتم الاعتماد على التقارير المالية والافصاحات لقطاع التأمين وذلك لاستخراج البيانات المطلوبة. تم قياس مكونات الحوكمة بعدد أعضاء مجلس الإدارة واستقلالية مجلس الإدارة وعدد أعضاء لجنة التدقيق واستقلالية، لجنة التدقيق كمتغيرات مستقلة والربحية المتغير التابع، بينما تم قياس المتغير المعدل بإدارة المخاطر. ولتحقيق الهدف من الدراسة والتوصل للنتائج تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة غير هامة بين عدد أعضاء مجلس الإدارة ومعدل العائد على الأصول، وبالنسبة لعدد أعضاء اللجنة التدقيق فتوصلت الدراسة الى وجود علاقة سلبية وغير دالة احصائيا، ولكن فيما يخص استقلالية اللجنة التدقيق حيث توصلت الدراسة الى وجود أثر سلبي على معدل العائد على الأصول، وكانت لإدارة المخاطر اثر موجب ودال احصائيا على معدل العائد على الأصول، أي اننا نقبل الفرضية الصفرية التي تتحدث بأنه لا يوجد اثر بين إدارة المخاطر و الربحية المتمثلة بمعدل العائد على الأصول. وأوصت الدراسة باستمرارية التطبيق الصحيح للقوانين وللوائح الحوكمة ذات العلاقة بشركات التأمين المدرجة في بورصتي فلسطين وعمان، وذلك من أجل زيادة شفافية التقارير المالية.

حيث أوصى الباحث أيضا بالمراجعة المستمرة لمعايير المحاسبة ومتابعة أهم التعديلات الجديدة في المعايير، كما يوصي الباحث بتسليط الضوء البحثي حول استخدام مقاييس أخرى لقياس حوكمة الشركات مثل تركيز الملكية وحجم هيئة الرقابة الشرعية الخاص في شركات التأمين الإسلامية مثل شركة التكافل، كما يسلط الباحث الضوء حول ادخال متغيرات أخرى مثل أثر الكورونا والتطور التكنولوجي على قطاع التأمين لما لها من تأثير مالي واضح على عرض التقارير المالية.

الكلمات المفتاحية: مجلس الإدارة، لجنة التدقيق، الحوكمة، إدارة المخاطر، معدل العائد على الأصول، الربحية.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة

خلال الفترة السابقة ظهر مفهوم الحاكمة للمؤسسات نتيجة الانهيارات والأزمات في الفترة الأخيرة التي أدت إلى إفلاس الكثير من الشركات الكبرى وإلى ظهور العديد من الآثار السلبية الواضحة من خلال اقتصاد هذه الشركات وأثرها على البلاد الواقعة فيها.

حيث تعرف الحوكمة على انها مجموعه من القواعد والقوانين والمعايير التي تربط بين إدارة الشركة من جهة وأصحاب المصالح والجهات الأخرى المستفيدة من جوانب أخرى، كما تعد الحوكمة أيضا بأنها مجموعة ذو علاقة تعاقدية بين إدارة الشركات والمساهمين وأصحاب المصالح فيها وذلك من خلال معرفة الإجراءات التي تعتمد عليها الإدارة من خلال توجيه أعمال الشركة لضمان الشفافية والإفصاح الصحيح عن البيانات المالية (عابدين، 2023).

وتعتبر ممارسات الإدارة السيئة من الأمور التي أدت إلى انهيار بعض الشركات حول العالم، وحتى يتم تحسين الوضع المالي للشركة يجب على الشركات أن تقوم بتدعيم دور الحوكمة وتحسين والاستمرار على تطويرها من أجل تجنب المشاكل المالية والإفلاس، ويجب على الشركات تطبيق قواعد الحوكمة من أجل تحسين وضعها وزيادة شفافية قوائمها وبياناتها المالية للمساهمين والأطراف الأخرى، حيث توفر هذه القواعد العديد من الحوافز في السوق التي تعمل على زيادة القيمة السوقية للشركة وتعظيمها، وتحديد الشركات التي تتعلق بمجال التأمين التي تعمل على تقليل المخاطر وخلق حوافز من أجل الاستثمار في اقتصاد هذه البلاد.

وذكر التميمي وصيام (2012) في دراستهما " أن حوكمة الشركات هي عبارة عن مجموعة من العلاقات بين الإدارة والمساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح التي تربطهم علاقة بالشركة، وتعمل حوكمة الشركات

على تمثيل نظام للرقابة على الأجزاء المالية والغير مالية، حيث تم تعريفها أيضاً بأنها استراتيجية تتبناها الشركات من أجل تحقيق أهدافها الرئيسية وذلك من خلال اتجاه أخلاقي ينشأ من داخل المؤسسة باعتبارها شخصية معنوية مستقلة وقائمة بذاتها وتعتمد على هيكل إداري وأنظمة ولوائح داخلية مما يساعدها على تحقيق أهدافها الرئيسية".

وعرفت هيئة سوق رأس المال الحوكمة بأنها نظام يتم من خلاله توجيه المؤسسة ليتم المراقبة عليها حيث تم توضيحها أيضاً بأنها عبارة من مجموعات من العلاقات بين مجلس إدارة والمساهمين والأطراف التابعة التي تخص مصالح المؤسسة، حيث تعمل حوكمة الشركات بفحص قدرات مجلس الإدارة على وضع قوانين واللوائح وتحديد أهداف المؤسسة التي تتفق مع مصالح المساهمين وأصحاب المصالح التابعة للمؤسسة، حيث تهدف هذه القواعد واللوائح إلى تحسين من ممارسات مجلس الإدارة وتحسين أداء المؤسسات ورفع القدرة التنافسية بينهما بصورة عادلة وتعزيز وزيادة ثقة أصحاب المصالح في المؤسسة، وتعمل على زيادة القدرات الاستثمارية وأداء السوق المالي، هذا بدوره يرفع المنافسة الاقتصادية بين المؤسسات ويرفع من ثقة العاملين بها وتعزيز مقدرة البلاد على تطوير نفسها ومواجهة المخاطر عند وقوعها.

ولقد زاد التركيز على موضوع حوكمة شركات التأمين في بورصتي فلسطين وعمان، حيث ركزت هيئة سوق رأس المال على شرح عدة جوانب هامة وتفسيرها بشكل صحيح، حيث تم الاعتماد على مبادئ حوكمة الشركات الصادرة عن منظمته التعاون الاقتصادي والتنمية الدولية OECD وبعض المدونات الأخرى الإقليمية والدولية التي تدعم هذه التشريعات، حيث تم التركيز على عدة قواعد من أهمها العدالة والنزاهة في التعامل مع المساهمين والشفافية والإفصاح عن جميع الأمور المالية وغير المالية باعتبارها مهمة للجمهور والمساهمين التي تساعدهم في تقييم وضع الشركة والفصل في المهام والصلاحيات الإدارية. (OCED،

(2004)

وتعتبر هيئة عمان للأوراق المالية مصدراً لمراقبة الأنشطة والأعمال التي يقوم بها قطاع التأمين من خلال الخدمات التي يقدمها التأمين للشركات والأفراد، حيث تقوم الهيئة على وضع عدة لوائح وتعليمات تساعد على تنظيم وشفافية أكثر لعمل هذه الشركة، حيث تعتبر القوانين والمعايير المحاسبية الخاصة بالتأمين من أهم الأمور في السيطرة على الخدمات التي تقدمها بشكل صحيح بعيداً عن المخاطر (تلاحمة، 2012).

حيث تعتبر المعدل العائد على الأصول من أهم المتغيرات التي تساعد لتحديد الربحية ويساعدها أيضاً بالتواصل لمعرفة أداء الشركة المالي خلال فترة معينة لما له من أهمية كبير من معرفة مقدرة الشركة على الاستفادة من أصولها، وتعتبر أيضاً إدارة المخاطر هامة للمستثمرين من خلال تحديد المخاطر ومراقبتها من خلال عدة مقاييس وهذا يهدف إلى المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المساهمين وتحديد الاستراتيجيات اللازمة من أجل التوصل لحل مشاكل المخاطر (التميمي و صيام، 2012).

ونظراً لأهمية قطاع التأمين في فلسطين والأردن، ستركز الدراسة الحالية على تحليل مقاييس الحوكمة وكيف تؤثر على الربح المالي لشركات التأمين وأيضاً كيف يكون تأثير إدارة المخاطر التشغيلية على الربحية من خلال دراسة مدى تأثير كل من عوامل الحوكمة وحجم الشركة والرافعة المالية على الربحية من جهة وعلى المخاطر التشغيلية من جهة أخرى، وهذا بدوره يساعد على تزويد قطاع التأمين والباحثين والمساهمين بالمعلومات الجيدة عن قطاع التأمين في بورصتي عمان وفلسطين وبشكل دقيق، مما يساعد المساهمين على فهم التغيرات التي تحدث على قطاع التأمين وتساعدهم على اتخاذ القرارات الاستثمارية بشكل جيد، حيث سيتم معالجة البيانات المتعلقة بهذه الشركات من خلال التحليل الإحصائي لمعرفة الحوكمة وكيف تؤثر على ربحية شركات التأمين والدور الوسيط لإدارة المخاطر، والوصول لنتائج جيدة.

1.2 مشكلة وأسئلة الدراسة

تركز مشكلة الدراسة حول سلوك الإدارة في اختيار السياسات التي تؤدي إلى التقييم الخاطئ لربحية الشركات علماً أنها سوف تنعكس بشكل عام على الربحية وسعر السهم، ونظراً لارتباط الحوكمة بالربحية من جهة وإدارة المخاطر من جهة أخرى فإن عدم مقدرة الشركات على معرفة المفهوم الصحيح لحوكمة الشركات واختلاف القوانين الاقتصادية واللوائح المالية من دولة إلى أخرى فانه يؤدي لحدوث مشاكل منها الإفلاس، حيث ركزت نظرية الوكالة (Agency theory) على الفصل بين المالكين للشركة والادارة التنفيذية، علماً بأن اصحاب الأسهم يعملوا على تفويض الإدارة القيام بالأعمال بالنيابة عنهم من أجل تطبيق أهداف الشركة وتعظيم ثروة المساهمين فيها، وذلك من خلال أن الإدارة سوف تعمل لمصالحها الذاتية وهذا سوف يؤدي لظهور مشكلة الوكالة (بصلات و نور، 2023).

لقد عملت الجهات المشرفة على إصدار عدة لوائح تعمل على تشجيع الشركات التأمين على الالتزام بتعليمات الحوكمة الخاصة بها خلال فترة معينة، وتم التركيز أيضاً على مشكلة المخاطر التي يتعرض لها قطاع التأمين وذلك من خلال مخاطر السمعة غير الجيدة بسبب خسارة الأرباح والمخاطر القانونية ومخاطر السيولة والتشغيلية للشركة مثل القضايا التعويض الموجهة من قبل الأفراد والشركات الأخرى اتجاه الشركة.

وعلى الرغم من وجود دراسات عديدة تتحدث عن موضوع الحوكمة والربحية وإدارة المخاطر، إلا أنه يوجد القليل من الدراسات التي تتحدث عن الحوكمة والربحية وإدارة المخاطر معاً وتحديداً في سوق بورصتي عمان وفلسطين، وبالتالي يوجد حاجة لدراسة أثر إدارة المخاطر على العلاقة بين الحوكمة والربحية من خلال عرض الأسئلة التالية:

- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حوكمة الشركات والربحية لشركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في بورصتي عمان وفلسطين؟
- هل يوجد أثر لإدارة المخاطر على العلاقة بين الربحية وحوكمة شركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في بورصتي عمان وفلسطين؟

1.3 أهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى قياس أثر إدارة المخاطر على العلاقة بين الحوكمة والربحية في بورصتي عمان وفلسطين وذلك خلال فترة 2015-2022، والتعرف على أهم اللوائح والخصائص التي لها علاقة بين حوكمة الشركات والربحية لشركات التأمين وإدارة المخاطر، حيث قامت هيئة سوق رأس المال بالتركيز على تطبيق قانون رقم (10) لسنة 2017 الذي فرضته الجهات الرقابية في سوق البورصة الفلسطيني، ويتم أيضا تطبيق القانون الأردني لعام 1997 الذي ركز أيضا على حوكمة الشركات الخاصة بقطاع التأمين (حسين، 2021).

حيث تهدف هذه الدراسة الى:

- معرفة العلاقة بين حوكمة الشركات والربحية لشركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في بورصتي عمان وفلسطين.
- معرفة أثر إدارة المخاطر على العلاقة بين الربحية وحوكمة الشركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في بورصتي عمان وفلسطين.

1.4 أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من أهمية الحوكمة وبالتركيز على مكونات الحوكمة التي تعد من اهم الأمور التي يتم التركيز عليها في العلوم المالية في الوقت الحاضر، حيث ساعدت حوكمة الشركات على تحديد المشاكل المالية من انهيار بعض الشركات الكبرى وذلك بعدم وجود قوانين ولوائح أخلاقية ومهنية التي تساعد على زيادة المصداقية والشفافية للمعلومات المتاحة ضمن التقارير للشركات المدرجة في البورصة، وتعتبر الادارة الصحيحة للشركة هي المسؤولة عن تجنب المخاطر التي تتعرض لها من خلال تطبيق القواعد الصحيحة واللوائح القانونية وهذا يساعد على استمرارية عمل الشركة وزيادة القدرة التنافسية بين الشركات التي تكون من نفس القطاع، وتعتبر حوكمة الشركات من الأمور التي تعد هامة باعتبار ظهور القوانين الحوكمة أدت إلى زيادة التركيز على الأبحاث والتقارير (التميمي و صيام، 2012).

حيث تعتبر دراسة موضوع تأثير إدارة المخاطر على العلاقة بين الحوكمة والربحية في قطاع التأمين من الدراسات الهامة التي تساعد أصحاب المصالح لمعرفة اتجاه الشركة في المستقبل ولتساعدهم ايضا على اتخاذ القرارات المناسبة، علما ان هذه القوانين تساعد على زيادة معرفة العلاقة بين حوكمة الشركات المتكونة من عدد أعضاء مجلس الادارة ولجنة التدقيق الفعالة وكيف لها علاقة على ربحية شركات والتقليل من مخاطر وزيادة السيولة وغيرها وكيف يؤثر حجم الشركة والرافعة المالية والعمر على الشركات (MACHIRA, 2016) .

1.5 هيكل الدراسة

تتكون هذه الدراسة من خمسة فصول، تم تحديد مشكلة الدراسة واسئلتها وأهميتها وأهدافها في الفصل الأول، في حين يحتوي الفصل الثاني كلاً من الإطار النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة إضافة إلى تطوير الفرضيات، أما الفصل الثالث يركز على منهجية الدراسة، حيث يتم من خلاله وصف عينة الدراسة ومصادر جمع عينات الدراسة من خلال التقارير المالية والافصاحات وأدوات جمع البيانات والمتغيرات وطرق قياس المتغيرات بالإضافة إلى الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة. ويتناول الفصل الرابع التحليل الإحصائي للدراسة واختبار فرضياتها ومناقشة النتائج التي تم التوصل إليها، ويتكون الفصل الخامس من اهم النتائج والتوصيات التي تقدمها الدراسة وعناوين الأبحاث المستقبلية.

1.6 الإطار النظري

نتناول هنا عرض للإطار النظري والمفاهيمي للدراسة ومراجعة للدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، إضافة إلى تطوير فرضيات الدراسة، حيث يبدأ الفصل بتوضيح المفاهيم الرئيسية المرتبطة بموضوع الدراسة حيث ركز الباحث على مفهوم حوكمة الشركات وأهدافها وأهميتها وتطرق أيضا الى تطبيق الحوكمة بشكل خاص في قطاع التأمين كما ركز أيضا على الربحية وإدارة المخاطر، وتطرق لمعرفة أهم اللوائح والقوانين التي تعتبر مهمة ويجب تطبيقها على شركات التأمين من أجل الحصول على الحوكمة الصحيحة

بما لديها من عدة خصائص، وبعد ذلك يتم عرض مجموعة من النظريات مثل نظرية الوكالة وأصحاب المصالح التي تفسر علاقتها بالدراسة. ومن ثم يستعرض هذا الفصل تفسيراً للأثر المتغيرات على بعضها في ضوء هذه النظريات. ثم مناقشة الدراسات السابقة ذات العلاقة بعنوان الدراسة. وينتهي هذا الفصل بتطوير الفرضيات الدراسة.

1.6.1 مفهوم حوكمة الشركات

تعرف الحوكمة على أنها نظام الذي يساعد للوصول إلى نتائج من خلال تطبيق عدة لوائح معينة ، وهي أيضا الطرق التي من خلالها يمكن لحملة الأسهم والمستثمرين الوصول إلى عوائد الاستثمارات، وتعرف على أنها نظام مترابط سواء للرقابة المالية والغير مالية عن طريقة إدارة الشركة والرقابة على أعمالها من خلال تنظيم العلاقة بين مجلس الإدارة والمساهمين والمديرين وأصحاب العلاقة بالشركة، وذكر أبو زعيتر (2022) في دراسته أن الحوكمة عبارة عن أسلوب منظم بمجموعة من الأنظمة واللوائح التي تساعد الإدارة في تحسين استقلالية الموارد المتاحة للشركة والحفاظ على أصول الشركة وأصحاب المصالح والمساهمين.

أما بالنسبة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فقد عرفت الحوكمة بأنها نظام يتم من خلاله توجيه مجموعة من منظمات الأعمال والرقابة عليها، حيث تعمل هذه المنظمة على توزيع المهام والحقوق بين الإدارة ومجلس الإدارة والأطراف التي لها علاقة بالشركة، كما تعمل على توضيح إجراءات القوانين واللوائح اللازمة ليتم تطبيقها، كما تعمل على تحديد النموذج الذي يتم من خلاله وضع الأدوات التي تعمل على تحقيق أهداف الشركة وتبين أيضا الطريقة التي يتم من خلالها تحقيق أهداف الشركة، وبالتالي الحوكمة الجيدة هي التي تساعد مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للوصول إلى الأهداف التي تريد تحقيقها وهي أيضا التي لها العلاقة بأصحاب المصالح والمساهمين التي لهم علاقة بالشركة من مساهمين وغيرهم (OCED, 2004) .

وتحدثت اللجنة الوطنية للحوكمة أن الحوكمة حسب مدونتها بأنها مجموعة من القواعد والإجراءات التي يتم من خلالها المراقبة والسيطرة على الشركة وذلك من خلال تنظيم العلاقة بين مجلس الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، وعلية تهتم الحوكمة بشكل مباشر بالأسلوب الذي يتم من خلاله مراقبة أعمال وإجراءات الشركة وفحص قدرة الإدارة على وضع أهداف وتحديد سياسات الشركة وكيف يتم التوصل لهذه الأهداف بالاتفاق مع أصحاب المصالح وغيرهم، حيث هدفت هذه القواعد إلى تحسن نوعية ممارسات مجلس الإدارة وإداء الإدارة وزيادة المنافسة بين الشركات سواء في نفس القطاع أو على مستوى القطاعات والدول الأخرى وتعزيز ثقة أصحاب المصالح التي لهم علاقة مناسبة بالشركة، وتعمل أيضا على زيادة جودة البيئة الاستثمارية المناسبة وتفعيل أداء السوق المالي وتوسيعه وتعزيز مقدره البلاد الاقتصادية التي بدورها تعمل على مواجهة الأخطاء والمخاطر والسيطرة عليها (اللجنة الوطنية للحوكمة، 2009).

حوكمة الشركات في فلسطين

في عام 2009 م قامت اللجنة الوطنية للحوكمة بإصدار النسخة النهائية من مدونة القواعد الخاصة لحوكمة الشركات ودليل القواعد والممارسات التي تقوم بها الشركات، حيث تكونت اللجنة الوطنية للحوكمة من هيئة سوق رأس المال وسلطة النقد ومراقب الشركات وسوق فلسطين للأوراق المالية واتحاد شركات التأمين وجمعية المدققين القانونيين و رئيس المجلس التنسيقي للقطاع الخاص وأمناء سر المجلس التنسيقي للقطاع الخاص، حيث عملت أيضا على محاولة تجنب أهمال في التنظيم القانوني لمبادئ الحوكمة في التشريعات ذات الصلة السارية المفعول، حيث تم التركيز على عدة قوانين من أهمها قانون الشركات الأردني رقم 12 لسنة 1964 م، وقانون الشركات رقم 13 لسنة 1929 الساري المفعول في قطاع غزة ، وقانون هيئة سوق رأس المال الفلسطيني رقم 13 لسنة 2004 م، قانون المصارف رقم 2 لسنة 2002 م (اللجنة الوطنية للحوكمة، 2009).

لقد ركزت مدونة قواعد الحوكمة على " ثلاث قواعد هامة كان أولها قواعد ملزمة التطبيق بالاستناد إلى قواعد ولوائح ونصوص وتشريعات صحيحة ومباشرة، وثانيا قواعد طوعية للتطبيق التي لا تتعارض مع نص

تشريعي حيث تكون منسجمة مع ممارسات دولية للحوكمة، وثالثا القواعد التي تتسجم مع الممارسات الدولية في مجال الحوكمة ولاكنها تتعارض مع تشريعات الحوكمة حيث تم التوصية بضرورة تعديل الجوانب الأساسية من التشريعات للتناسب مع القواعد، لقد وضحت هذه المدونة عدة مصطلحات هامة منها اجتماع الهيئة العامة، حقوق المساهمين، والتدقيق، والإفصاح، والشفافية، وإدارة الشركة" (حسين، 2021).

وهدفت حوكمة الشركات في فلسطين بشكل كبير حول تقييم الوضع الداخلي للشركة للتأكد من قدراتها على الاستمرار والشفافية الإفصاح، وتوعية الشركات وتعريفها بقواعد المدونة بشكل تفصيلي، وتقديم المساعدات الفنية المتخصصة لتلك الشركات لحل مشاكلها ، والتدريب المستمر لجميع الأطراف والشركات ومجلس الإدارة والعاملون حول أهمية الحوكمة وكيف يتم تطبيقها وكيف تنعكس بشكل بالغ على الشركة، ونشر المعلومات والأخبار المتعلقة بالحوكمة وتقديم تحفيزات للشركات التي تعتمد على تطبيقها وعدم اللجوء لفرض عقوبات وفرض غرامات على الشركات التي لا تطبقها الحوكمة في الوقت الحالي من أجل تحفيزهم عليها ومن ثم العمل على تطبيقها، بالانسجام مع هيئة سوق رأس المال وهي المشرفة على قطاع التأمين وسلطة النقد وايضا المشرفة على القطاع المصرفي التي تعمل على تطبيق اللوائح الخاصة بأحدث المعايير المحاسبية مثل معيار 17 الخاص بعقود التأمين، حيث أنه في عام 2009 م لقد تم إصدار النسخة النهائية من حوكمة الشركات، حيث ركزت هذه النسخة على تسعة مبادئ الزامية واختبارية وهي هيكل مجلس الإدارة وعضويتها والتدقيق الداخلي وشفافية الإفصاح وإدارة المخاطر والتعويضات والمكافآت ودور المساهمين وحقوقهم ودور الأطراف الأخرى وعلاقتها، وحقوقهم بالشركة وأخلاقية العمل وسلوكه، وقد قامت سلطة النقد بفرض العقوبات على القطاع المصرفي في حالة تجاوز تطبيق المعايير (تلاحمة، 2012).

وحتى نتمكن من تعزيز دور حوكمة الشركات في فلسطين كما تحدث تلاحمة (2012) في دراسته بأنه تم اصدار قانون غسيل الأموال في عام 2007 م والاعتماد الجيد على تعزيز نظام الحوكمة من تعيين لجان خاصة وتعيين مستشار قانوني يتمتع بالاستقلالية واعتماد بنود أخلاقية العمل وأنشاء مكاتب تدقيق والتعزيز

والافصاح والشفافية وهذه الأمور خاصة بالقطاع المصرفي كما أنها متشابهة في بعض البنود في قطاع التأمين لتعزيز مبادئ الحوكمة، وعلى الرغم من الاهتمام الكبير في تطبيق حوكمة الشركات في فلسطين إلا أنها تعاني من عدة مشاكل لكونها من الدول النامية وبسبب سياسات الاحتلال التي تؤثر بشكل مباشر على اقتصاد البلاد، حيث يوجد هناك العديد من المشاكل التي أدت إلى التقليل من تطبيق نظام الحوكمة ومن أهمها المشاكل الاقتصادية حيث تعتبر الشركات العائلية من أكثر الشركات التي لم تطبق الحوكمة، حيث أن الشركات العائلية التي لا تطبق حوكمة الشركات بسبب غياب بعض اللوائح القانونية من خلال نشوب مشاكل عائلية وسيطرة شخص معين على مجموعة من الموظفين بدون خبرات ولا يوجد تخطيط مستقبلي جيد من أجل حل المشاكل التي تواجه الشركة وعدم التزام الكامل بالمعايير عند التوظيف وضعف القدرة على التجديد، وتعتبر المعوقات السياسية والتجارية والمالية أسباب أخرى من معوقات تطبيق الحوكمة في فلسطين من خلال تأثير فلسطين بسياسات الاحتلال من فرض الحصار وعدم دعم المنتجات الوطنية وإغلاق المعابر واجتياح المدن والقرى وتقييد حرية تنقل البضائع وضعف التمويل وتسهيلات وفتح مشاريع من خارج البلاد في فلسطين.

حيث لخصت هيئة سوق رأس المال في عام 2012 م عدة خصائص رئيسية لحوكمة الشركات المدرجة في سوق بورصة فلسطين وكان أهمها قيام أعضاء مجلس الإدارة بالاجتماع لاختيار عضوية مجلس إدارة يشمل شركتين أو أكثر ، وارتفاع عدد الأسهم التي يجب على المساهمين امتلاكها من أجل الترشح ليكون عضو من أعضاء مجلس الإدارة، والجمع بين عضوية مجلس الإدارة ومنصب المدير العام للشركة لدى مجموعة من الشركات المدرجة في سوق بورصة فلسطين وعمان، وغياب الدور الرئيسي للمدقق الداخلي لبعض الشركات المدرجة، وامتناع بعض الشركات عن الإفصاح عن الممنوحات والمكافآت التي يحصل عليها المدير وأعضاء مجلس الإدارة، وأيضاً تقوم بعض الشركات بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بدون الإفصاح عن السياسات التي تعتمد عليها (تلاحة، 2012).

1.6.2 قواعد حوكمة الشركات

يمكن عرض القواعد الهامة لحوكمة الشركات حيث كان أولها الشفافية: "وتحتوي على الثقة والموضوعية في عرض معلومات وإجراءات الشركة والإفصاح الصحيح عن المعلومات سواء المالية أو غير مالية، وعرض قائمة المركز المالي بالوقت المناسب التي تعبر عن إداء الشركة، حيث تعمل هذه القاعدة على تدعيم إفصاحات الشركة وحوكمتها، الذي يساعد على عرض المعلومات بطريقة صحيحة مما يتيح المجال حول العداد الجيد لعمليات الشركة وأفصاحتها ". ثانيا العدالة: تعمل على ضمان المعلومات المساوية لأصحاب الحقوق وعدم التمييز بينهما، وعرض بعض النصوص التي تحمي حقوق الأقلية في النظام الاساسي للشركة والاعتراف بكافة حقوقهم ضمن القانون. ثالثا المسؤولية: أي توفير هيكل تنظيمي واضح يساعد على تحديد المهام والمسؤوليات الخاصة لمجلس الادارة ولتتخذ القرارات والمساهمين من أجل معرفة جميع التغييرات في الشركة، ومعرفة بفعالية نظام الرقابة الداخلي وهل تعمل الشركة ضمن نطاق القوانين واللوائح والأنظمة، رابعا المساءلة: وهي عبارة عن عدة قوانين يلتزم بها المحاسبون الذين يقومون بجميع أعمال الشركة من اتخاذ القرار المناسب حول شراء أصل كمثل، والذين أيضا يعرضون نتائج أعمالهم اتجاه المساهمين، وإيجاد آليات فعالة لهم من أجل التحقق من هذه النتائج. خامسا لجنة التدقيق : يجب على أعضاء لجنة التدقيق أن يكونوا مستقلين في مجلس الإدارة وليس من أعضاء الإدارة التنفيذية، والعمل على ممارسة دورها الرقابي بشكل فعال من خلال تعزيز فعالية دور المدققين الداخليين والخارجيين، والعمل على استقلالية نتائجهم عن الإدارة التنفيذية من أجل العرض الصحيح للبيانات المدققة مما يزيد ثقة المساهمين، سادسا الوضوح : " أي وضوح القوائم المالية ومركزها من خلال تطبيق المعايير المحاسبية من العرض الجيد لشكل القوائم المالية، ففي حالة الالتزام بهذه المعايير وتطبيقها بشكل مناسب فأنها تعمل على تحقيق أهداف الشركة من خلال تدقيق الذي تقوم به لجنة التدقيق، " وسابعا الاستقلالية : وهذه الآلية تعمل على إلغاء تضارب المصالح مثل سيطرة رئيس على مجلس الإدارة أو مساهم ذو نفوذ على جميع الأسهم والمساهمين، في البداية تعمل هذه الآلية من خلال تشكيل مجلس الذي يعمل على تعيين لجان عمل مثل لجنة التدقيق وخاصة المدقق الخارجي

(مستقل وذو كفاءة وخبره ومؤهل علميا)، حيث يعمل هذا المدقق على تطبيق القواعد التدقيقية دون التحيز لأحد وفي نهاية يقوم بعرض تقرير المدقق ووصف البيانات المالية من صحيحة أو سليمة وهل هذه الشركة قوائمها عادلة أم لا ؟ (التميمي و صيام، 2012).

قواعد حوكمة الشركات في فلسطين:

ركزت معظم البلدان حول فكرة تطبيق قواعد الحوكمة حيث كانت الشركات الفلسطينية تعمل بشكل بسيط على تطبيق قواعد الحوكمة، "حيث تم تشكيل اللجنة الوطنية لحوكمة الشركات الفلسطينية والعمل على تشكيل فريق متكامل من أجل وضع بعض القوانين التي تعتبر في نهاية العمل كقواعد للحوكمة لشركات، فقد عملت اللجنة مع هيئة سوق رأس المال الفلسطيني وسلطة النقد ومؤسسة التمويل من أجل وضع قوانين لحوكمة الشركات في فلسطين" (اللجنة الوطنية للحوكمة، 2009).

"وخلال ظهور مصطلح حوكمة الشركات وتركيز عليه في معظم دول العالم الذي تم توضيحه على شكل إجراءات وقواعد التي تتمكن الشركة من خلالها من الرقابة عليها، من خلال تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين وأصحاب المصالح وموظفي الشركة، حيث يتم تطبيق قواعد حوكمة الشركات على الشركات المدرجة ضمن سوق بورصة فلسطين وشركات الأوراق المالية والرهن العقاري، وبالاستشهاد أيضا بالتعليمات التي وضعتها منظمة التعاون الدولي، حيث ركزت حوكمة الشركات حسب مدونة اللجنة الوطنية لعام 2009 م على عدة بنود وهي اجتماع الهيئة العامة، وحقوق المساهمين المتكافئة، وإدارة الشركة، والتدقيق والافصاحات والشفافية وأصحاب المصالح الآخرين في الشركة" (اللجنة الوطنية للحوكمة، 2009).

الحوكمة في الأردن وقواعدها:

ركز تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات المساهمة العامة في الأردن بعد إقرار دليل يتم فيه توضيح قواعد وإجراءات حوكمة الشركات وما هي المعايير التي يجب تطبيقها وخاصة في بورصة عمان وذلك في عام

2008 م، حيث بدأ تطبيق هذه القواعد في بداية عام 2009 م، حيث عمل تطبيق قواعد حوكمة الشركات على تنظيم علاقة الإدارة وأصحاب المصالح، وأنه يساعد على تحديد مسؤوليات ومهام وصلاحيات كل الأفراد حتى لا يكون تعارض مصالح بينهم، وهذا بدوره يساعد بتحقيق غايات الشركة وأهدافها وأهداف أصحاب المصالح وحمايتها من الانتهاكات، حيث تستند هذه القواعد لعدة تشريعات يتم عرضها والتعقيب عليه من قبل هيئات وغيرها مثل قانون الشركات وقانون الأوراق المالية بالإضافة إلى المبادئ التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (المناصير، 2013).

وتطورت حوكمة الشركات في الأردن من خلال الخطوات التالية، ففي عام 2004 م أصدر البنك المركزي الأردني كتيب للإرشادات لأعضاء مجلس إدارة البنوك في مجال الحوكمة، وفي 2006 م أصدره هيئة التأمين تعليمات الحاكمة للمؤسسات التأمين وأسس تنظيمها وإدارتها، وفي 2007 م قام البنك المركزي بأصدار دليل للحاكمة التي تحتوي على بنود وإجراءات يجب على كل بنك أن يقوم بتطبيقها والإفصاح عنها بالتقارير المالية، وفي 2008م أصدره هيئة الأوراق المالية عدة قواعد يجب تطبيقها والإفصاح عنها، وفي 2010 م أصدرت هيئة الأوراق المالية فهرس مفصل لقواعد حوكمة الشركات وتم تحديد القواعد من إلزامية وإرشادية، وفي 2012 م أصدرت دائرة مراقبة الشركة دليل لحوكمة الشركات الأردنية المساهمة الخاصة وذات مسؤولية محدودة ومساهمة العامة الغير مدرجة في البورصة وكان ذلك بالاعتماد على مذكرة تفاهم مع مؤسسة التمويل الدولية (المناصير، 2013).

وتحتوي حوكمة الشركات بالأردن على عدة قواعد حيث تنقسم هذه القواعد إلى أربعة أقسام من قواعد متعلقة بمجلس الإدارة وباجتماعات الهيئة العامة وبحقوق المساهمين والإفصاح والشفافية، حيث أن هذه القواعد تعتمد على منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCED، 2004)، سوف يتم ذكر القواعد السابقة على شكل نقاط كما يلي:

1. القواعد المتعلقة بمجلس الإدارة

حيث يوجد عدة آليات تهدف إلى الوصول لنظرة شاملة لتحقيق أهداف الحوكمة في مجلس الإدارة من خلال التركيز على عدد أعضاء مجلس الإدارة، حيث أكدت حوكمة الشركات بأن يكون عدد أعضاء مجلس الإدارة بين 5-13 عضو في مجلس الإدارة حسب قانون 132 مادة أ ، وأوصت أيضا على وجود أعضاء مجلس إدارة مستقلين بحيث يكون ثلث أعضاء الإدارة مستقلين أي لا يرتبط بالشركة أو بأي من موظفي الإدارة العليا و تنفيذيين أو له مصالح مادية أو له علاقة بالمدقق الداخلي ، وتمثيل شخص اعتباري أي أن يكون هنالك شخص طبيعي يمثل الشركة من خلال عضويته بها، والفصل بين رئيس مجلس الإدارة وأي منصب تنفيذي آخر حيث أن الحوكمة تفضل تصويت صغار المساهمين من أجل زيادة الشفافية وهذا يعمل على توازن في السلطة وزيادة المسائلة وتحسين قدرة مجلس الإدارة على اتخاذ قرار مستقل (بدوي و جوادي، 2020).

2. القواعد الخاصة باجتماع مجلس الهيئة العامة

تحتوي الهيئة العامة من جميع المساهمين التي لديهم حق التصويت في الشركة، حيث يتم عقد اجتماع الهيئة قانونياً مره واحدة كل سنة على الأقل كما تم ذكره بقانون الشركات 1997 م حسب مادة 169، ويكون الاجتماع خلال الأشهر الأربعة التالية لانتهاى السنة المالية، حيث أكدت قواعد الحوكمة على ضرورة تبليغ المساهمين في الشركة من أجل حضور هذا الاجتماع وذلك قبل 21 يوم من الاجتماع (التميمي و صيام، 2012).

3. القواعد المتعلقة بحقوق المساهمين

تعد حماية حقوق المساهمين من أهم القواعد التي تحدثت عنها حوكمة الشركات ، حيث تم تقسيم هذه الحقوق لعدة بنود منها الحقوق العامة من شراء أو بيع أو تملك سهم في شركة معينة حيث يوجد أسهم ملكية تسمح للمساهم الحصول على الأرباح في نهاية الفترة المالية، وأن ملكية السهم تسمح للمساهم الوصول لمعلومات

الخاصة بالشركة ومشاركة بالاجتماع العام للشركة ل يتم اتخاذ القرار المناسب حول بقاء الاستثمار في الشركة أولاً، والحقوق ضمن صلاحيات الهيئة العامة حيث تعتبر حق المشاركة من أهم الأمور التي يحصل عليها المساهم لكونه عضو مستقل ومؤثر على الشركة ومن أهم هذه الحقوق حق التصويت من أجل اختيار أعضاء الإدارة واختيار مدقق داخلي والمصادقة على البيانات المالية للشركة وأي تغيير يحصل على عقد التأسيس , وإقالة أحد الأعضاء من مجلس الإدارة وزيادة وتخفيض رأس مال الشركة (Manu , 2019).

4. القواعد المتعلقة بالشفافية والإفصاح

وضحت قواعد الحوكمة أنه يجب الإفصاح عن البيانات المالية بالوقت المناسب وبالأرقام المالية وغير مالية وبصورة صحيحة ودقيقة، والإفصاح عن كبار الملاك وحقوق التصويت، وكيف يتم تطبيق معايير محاسبة، حيث أنه تم التركيز على معيار 17 في الأونة الأخيرة وخاصة لشركات التأمين في فلسطين لما له من تأثير إيجابي جيد على الشركة، حيث أكدت منظمة التعاون على الإفصاح عن التقارير المالية من ربعية ونصف سنوية وسنوية وأن يتم الإفصاح عن المعلومات التي تمت إضافتها أو حذفها وهي معلومات ذات أثر جوهري (المناصير، 2013).

1.6.3 الأطراف المعنية بالحوكمة

1. مجلس الإدارة : عبارة عن أعضاء يمثلون المساهمين في الشركة، حيث يعمل مجلس الإدارة على تعيين واختيار أفضل الموظفين في المراكز الرئيسية، والقيام أيضا بالإشراف والرقابة على الإدارة العليا من خلال الاطلاع على إداء الموظفين وإداء الشركة من خلال التقارير الخاصة بذلك، حيث تقوم الإدارة بوضع عدة أهداف من أجل تطبيقها خلال عام معين وتقوم بين كل فترة وفترة بمقارنة أهدافها مع الأهداف الحقيقية للمعرفة بوجود مشاكل معينة، كما يقوم أيضا مجلس الإدارة بوضع نظام رقابة فعال والتأكد من كفاءته وفعاليته وإدارته للمخاطر التي تواجه الشركة، كما يقوم بالاطلاع الدائم على تطوير والتغيير في المعايير وتبنيها والتأكد من التزام الشركة بتطبيقها بشكل مستمر (عابدين، 2023).

2. الرئيس التنفيذي : هو شخص مسؤول في الشركة عن تقديم التقارير الخاصة بكفاءة وفعالية نظام الحوكمة والرقابة والأداء الفعال للشركة، حيث تكون الإدارة بشكل مباشر مسؤولة عن تعظيم الأرباح وزيادتها والمحافظة على مصالح المساهمين واستمرارية عمل الشركة بالإضافة إلى مسؤوليتها اتجاه الإفصاح والشفافية عن المعلومات التي تنشرها لأصحاب المصالح حيث يقع على عاتق الإدارة المسؤولية الكاملة حول عرض هذه البيانات والإشراف على الشركة ومراقبة أداء العاملين للتمكن من تحقيق السبب التي أنشئت من خلاله الشركة، حيث تقوم الإدارة بإعداد التقارير الدورية وعرضها على مجلس الإدارة ليتم تطابق التقارير على أرض الواقع، بالاختصار المدير التنفيذي يلعب دور فعال في الشركة لكونه مسؤول عن مصلحة الشركة ومصلحة المساهمين (الأمعلي، 2018).

3. حملة الأسهم: أشخاص يقومون بتقديم رأس المال للشركة عن طريق ملكيتهم من خلال الأسهم في المقابل الحصول على أرباح مناسبة لاستثماراتهم، حيث يكون لهم حق في اختيار مجلس الإدارة الذين يقومون بحماية مصالحهم، حيث تعمل الشركة على توفير بيانات دقيقة وشاملة وفي الوقت المناسب لهم من أجل القيام بممارسة حقوقهم بصورة فعالة، حيث يحق لهم الاطلاع على تفاصيل اجتماع الجمعية العمومية، وبعد الاطلاع على المحضر يقومون بممارسة دورهم من خلال توفير بعض الملاحظات الهامة إلى مجلس الإدارة والإدارة العليا بطريقة منظمة (حليمي و غناية، 2022).

4. أصحاب المصالح: عبارة عن مجموعة من الأشخاص لهم مصالح داخل الشركة مثل العاملين والزبائن من المدين والدائن والموردين والمندوبين وحملة الأسهم والمساهمين، وفي بعض الأحيان تكون لهم مصالح متعارضة أو متفقة مع بعضها البعض في بعض الأحيان، حيث أن الحوكمة تتأثر بشكل كبير بسبب العلاقات بين أصحاب المصالح، حيث تعمل هذه الأطراف على إدارة المهام التي تعمل بها الشركة من أجل تقديم الخدمات والسلع، وبدونها الإدارة لا تستطيع العمل ولا تحقق أهدافها الموضوعية ولا أرباحها (Dandago & Gugong, 2013).

5. لجنة التدقيق: تعتبر لجنة المراجعة أحد أهم العوامل الأساسية لتقييم اتجاهات الحوكمة لكونها لجنة منبثقة من مجلس الإدارة، حيث تعمل بدور كبير في موثوقية التقارير المالية وجودتها ومقاومة الأخطاء وضغوطات وتدخل الإدارة على عملية التدقيق، حيث يعتبر خبر إعلان الشركة عن تشكيل لجنة تدقيق خبر هام وسوف يؤثر على الأسهم وربحية الشركة (أبو زعيتر، 2022).

6. مجلس الإدارة: تعتبر مجلس الإدارة أعلى فئة في الشركة حيث تكون لديهم جميع الصلاحيات اللازمة لاتخاذ القرارات والإجراءات لتحقيق أهداف الشركة ومن ضمنها مصالح المساهمين، ويعتبر مجلس الإدارة من أهم الجهات التي تطبق الحوكمة باعتباره أعلى قمة وظيفية في الشركة، حيث يعمل على تقليل التكاليف الناشئة عن الفصل بين الملكية والإدارة، حيث يتعبر مجلس الإدارة مسؤول بشكل مباشر عن رفع مستوى الشركة من جميع المناحي (Kiradoo, 2019).

7. المدقق الداخلي: يقوم المدقق الداخلي على تقييم مستقل داخل التنظيم بهدف تقييم فعالية وكفاءة الضوابط الأساسية والإجراءات الداخلية وآلية رفع التقارير للشركة ومدى التزام الشركة بالمعايير حيث يعمل على تقديم توصيات من أجل تحسين عملها، حيث يكون الدقيق الداخلي من مجموعة من الموظفين ذو الكفاءة والخبرات العالية من دورات وشهادات مهنية خاصة بالتدقيق من أجل زيادة شفافية التقييم (الأمعلي، 2018).

8. المدقق الخارجي: يعمل على تطبيق مهامه من خلال محاسب معتمد خارج المنشأة يقوم بتدقيق الصحيح لبياناتها، ويعطي رأيه الفني المحايد عن التقارير المالية في مدى صدق وعدالة التقارير المالية عن الشركة التي يدقق عليها، حيث يعتبر دور المدقق الخارجي فعال وجوهري في حوكمة الشركات لأنه يحد من مشكلة التعارض بين المساهمين وإدارة الشركة ويعمل على تجنب مشكلة عدم تماثل المعلومات (حليمي و غناية، 2022).

1.7 الربحية

1.7.1 مفهوم الربحية

هي عبارة عن أداء هامة لقياس كفاءة الإدارة في الاستعمال الجيد للموارد المتاحة، حيث تعمل الإدارة بشكل جاد وتبذل جهداً كبيراً من أجل الوصول للأعلى درجات نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بهدف تحقيق عائد ممكن للشركة، حيث لا تقل قيمة عن العائد الممكن لتحقيق على الاستثمار البديل التي تتعرض لنفس درجة من المخاطر، " كما يتم تعريف الربحية أيضاً بأنها قدرة الشركة على استخدام الموارد المتاحة من أجل توليد الإيرادات، وتعتبر أيضاً انها علاقة بين الأرباح التي تحققها الشركة والاستثمارات التي ساهمت في ذلك، وهي القيمة الدفترية لصافي الربح بعد الضريبة مقسومة على إجمالي الموجودات" (عابدين، 2023).

1.7.2 أهمية الربحية

تعتبر الربحية كمؤشر مهم لنجاح أعمال الشركة، ويعتبر مفهوم الربحية هو الاهتمام الرئيسي لجميع الاطراف ذات العلاقة من المستثمرون والمالكون والإدارة، وتكمن أهمية الربحية بكونها كمؤشر لمعرفة كفاءة إدارة الأصول لتحقيق أرباحها، وتزيد من ثروة المساهمين والملاك، وتعزيز ثقة المنشأة وتسهيل العمليات لزيادة رأس المال أو الحصول على ما تحتاج من تمويل، وتشير لقدرة المنشأة على مقابلة المخاطر التي تتعرض لها وإمكانية تحقيق استمرارية الشركة ونموها ازدهارها بالمستقبل (عابدين، 2023).

1.7.3 العوامل المؤثرة بالربحية

تعد الربحية من أهم المؤشرات المالية لقياس مدى فعالية أداء الإدارة، لكون تعظيم قيمة الربحية وسيلة لتعظيم الثروة لأن استمرارية تحققها يؤدي إلى استمرار بناء هذه الثروة، حيث يوجد عدة عوامل تعمل على التأثير على الربحية بصورة متفاوتة حسب العوامل الخارجية للبيئة التي تتبعها، حيث سوف يتم تقسيم هذه العوامل إلى الخارجية والداخلية كما يلي:

1. العوامل الخارجية

من أهمها السياسات الضريبية وهي عبارة عن مجموعة من الإجراءات المتكاملة التي تنفذها الدول مستخدمة كافية مصادر الضريبية الفعالة والمحتملة، من أحداث اقتصادية، والهدف منها تجنب الأخطار وتحقيق أهداف المجتمع (عابدين، 2023)، والسياسات النقدية وهي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية من أجل الرقابة على الائتمان وتوجيه الشركات بشكل الصحيح وتحقيق سياسات الاقتصاد العامة (التميمي و صيام، 2012)، والتضخم وهو الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، حيث يمكن تقسيم التضخم إلى اتجاهين ففي حالة كان زيادة الاسعار بشكل مستمر ولفترة قصيرة يدل على التضخم الجامح أما إذا كان على فترة طويلة فيكون تضخم زاحف (الأمعلي، 2018).

2. العوامل الداخلية

وتتكون من حجم الشركة تعمل الشركات بشكل عام على زيادة حجمها من أجل الوصول إلى انتاج مرتفع الذي يعمل على زيادة أرباحها وهذا يساعد الشركة بدور آخر على تثبيت التكاليف الثابتة، وهذا يعمل على تخفيض التكاليف الكلية على فترات طويلة من زيادة حجم الشركة (عابدين، 2023)، و معدل دوران الأصول يوضح هذا المقياس عن كمية الأموال التي تتولد عند كل دولار أو دينار مستثمر به في الشركة، ويدل أيضا على دوران الأصول الفعلية ونتاجية الشركة، وباختصار أنه كل ما كان معدل الدوام مرتفع أدى إلى زيادة الانتاجية دينار أو دولار واحد في الأصول الثابتة للشركة المستثمر بها (Fekadu, 2015).

1.8 إدارة المخاطر

تعد إدارة المخاطر منهج علمي منظم لتقليل من المظاهر السلبية، حيث يعتبر الكثير من الأمور التي تعمل على زيادة المخاطر في الشركة ومن الصعب تجنبها كلها بالشكل الكامل حيث يجب على إدارة الشركة أن تكون ذات كفاءة علمية وعملية من أجل التنبؤ بالمخاطر والقدر على السيطرة عليها ومن ثم تقليلها والاستفادة من هذه المخاطر من أجل تجنبها عند حدوثها مرة أخرى، وتعتبر المخاطر ذات تأثير قوي على المساهمين

حيث تعتبر نقطة قوة الشركة ففي حالة زيادة المخاطر تؤدي إلى عدم استقرار وضع الشركة مما يؤدي إلى إدارة مخاطر فاشلة وزيادة التكاليف الإضافية من جهة أخرى (Knapkova & Mohammed, 2016).

حيث يوجد عدة أنواع لإدارة المخاطر منها المخاطر التشغيلية وتعرف على أنها احتمالية تعرض الشركة إلى خسارة ناجمة عن اخطاء من قبل الأشخاص والأخطاء في العمليات في الشركة وعدم وجود كفاءة تكنولوجية وتعرض الشركة الأحداث غير المتوقعة مثل حدوث أزمة مالية وتعرض البلاد إلى جائحة كورونا، وتؤثر عدم استقرار العمليات الداخلية أيضا والأنظمة غير فعالة لحدوث مخاطر في تشغيل الشركة. وتعتبر أيضا مخاطر السيولة من ضمن إدارة المخاطر وتعرف على أنها عدم مقدرة الشركة على سداد التزاماتها قصير الأجل حيث يؤثر ذلك على هيكل أصول وديون الشركة من خلال عدم تطابقها مع التدفقات الداخلة والخارجة من أموال الشركة، وتعتبر أيضا مخاطر الائتمان من أنواع إدارة المخاطر التي تحدث بسبب عدم مقدرة على سداد القرض أو فائدة القرض وتؤثر على قيمة صافي الأصول (Naibaho & Mayayogini, 2023)

ويوجد عدة طرق لإدارة الأرباح التي تعتمد عليها الإدارة من أجل تغير الأرقام المالية لصالحها، حيث يجب على المراقبين والمدققين أن يفهموا طبيعة كل المخاطر وكيف تؤثر على الشركة وكيف يتم تجنبها، حيث يوجد ثلاث أنواع رئيسية لإدارة المخاطر وذلك حسب متطلبات بازل 2 ، ويتم ترتيب متطلبات إدارة المخاطر وقياسها على النمط التالي: (محمد و مختارية، 2019)

1. مخاطر السيولة: حيث يتم قياسها من خلال عدة طرق أهمها، الودائع الأساسية على إجمالي الأصول، أو الخصوم المتقابلة على إجمالي الأصول، أو سلم الاستحقاقات النقدية.
2. المخاطر الائتمانية: يتم قياسها من خلال، صافي أعباء القروض على إجمالي القروض، مخصص الديون المشكوك في تحصيلها على إجمالي القروض، أو مخصص الديون المشكوك في تحصيلها على القروض التي استحققت ولم تسدد.

3. مخاطر سعر الفائدة: يتم قياسها من خلال، الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة على إجمالي الأصول، أو على إجمالي الخصوم.

4. مخاطر التشغيل: يتم قياسها من خلال إجمالي الأصول على عدد العاملين، أو مصروف العمالة على عدد العاملين.

5. مخاطر رأس المال: ويتم قياسها من خلال حقوق المساهمين على إجمالي الأصول، والقاعدة رأس مالية على الأصول المرجحة بأوزان المخاطر.

6. مخاطر أسعار الصرف: يتم قياسها من خلال، المركز المفتوح في كل عملة على القاعدة رأس مالية، وإجمالي المراكز المفتوحة على القاعدة رأس مالية.

حيث تهدف إدارة المخاطر إلى المحافظة على الأصول الموجودة لحماية أصحاب المصالح والمستثمرين، وتحديد الحل النوعي لكل من أنواع المخاطر والأساليب التي يتم الاعتماد عليها من أجل التوصل لحل ولضمان كفاية الموارد في حالة وقوع المخاطر ووقوع الخسارة عالية ان يكون هنالك مقدره على أداء الالتزامات القانونية واستقرار الأرباح والتوصل إلى المزيد من الربحية والاستمرار في العمل لضمان إنجاز الأهداف المستقبلية، والرقابة والسيطرة على المخاطر في الأنشطة والأعمال التي ترتبط بالأوراق المالية والتسهيلات الائتمانية (محمد و مختارية، 2019).

"حيث تقوم الحوكمة في ترشيد إدارة المخاطر من أجل تعزيز الشفافية والافصاحات الصحيحة والعمل على تحقيق تطابق في المعلومات بين الإدارة التنفيذية مع جميع المساهمين وأصحاب المصالح من أجل تحسين أداء الشركة، ومن أهم الركائز التي تركز عليها الحوكمة مثل السلوك الذي يعمل على ضمان الالتزام السلوكي من خلال الالتزام بالأخلاق الحميدة وقواعد السلوك المهني والتوازن في تحقيق المصالح والشفافية عند تقديم المعلومات والقيام بشكل كامل لدور المسؤولية الاجتماعية، ويعتبر تفعيل دور أصحاب المصالح في الشركة من ركائز الحوكمة من خلال وضع أطراف رقابية من سوق رأس المال وسلطة النقد والهيئة المالية وأطراف

رقابية مباشرة من مجلس الإدارة والمدققون، وتعتبر إدارة المخاطر أيضا من ركائز الحوكمة من خلال وضع نظام لإدارة المخاطر من الخضوع وتوصيل المخاطر المتوقعة العمل على تجنبها أو حلها " (محمد و مختارية، 2019).

1.9 علاقة الحوكمة بالأداء المالي (الربحية)

يوجد هناك عدد من الأسباب التي تفسر بوجود علاقة بين مكونات الحوكمة والربحية من جهة أخرى، ويمكن تلخيص هذه الأسباب على النمط التالي: (بدوي و جوادي، 2020)

- تعتبر حوكمة الشركات انعكاس لنوعية الإدارة، حيث تعتبر الإدارة ذات عدة مستويات ففي حالة كانت الإدارة مسيطرة على الشركة ومطبقة للوائح فهي إدارة ذات مستوى عالي والعكس صحيح، حيث تهتم الإدارة بالمراجعات والافصاحات والمحاسبة عن الأداء المالي والربحية ورفع المستوى التشغيلي لتجنب إدارة المخاطر وزيادة الربحية من جهة أخرى.
- تجنب المساهمين للأوراق المالية الضعيفة التي لا تعتمد على نظام الحوكمة بشكل فعال، سواء في الأسواق المحلية أو العالمية، وفي حالة وجود ضعف في نظام الحوكمة يقوم المستثمر في سحب مقدار حقوقه في الشركة وسوف يؤثر ذلك على ربحية الشركة.
- تعتبر الحوكمة لوحدها معيار بالغ الأهمية للمستثمرين مع توجه الكثير من الدول المتقدمة حول تطبيق جميع معايير الحوكمة، وأن هذه الدول تعمل على تصنيف الدول حسب التزامهم بمعايير حيث تقوم بعمل علاقات أكثر مع الدول التي تطبق الحوكمة.
- سيطرة الشركات الكبرى في العالم على الاستثمارات والمساهمين والأرباح لكونها تطبق معايير الحوكمة، مما يؤثر على اختلاف حجم الشركة وزيادة رأس مالها من أجل جذب المساهمين، وتخفيض تكلفة رأس المال، وتحسين الأداء وطريقة وأسلوب التقدير الذي يؤدي إلى التقييم الجيد للشركة.

• ويعمل الدور الفعال للجان المنبثقة عن الإدارة باتباع أساليب الحوكمة التي تساعد على الاستقلالية وزيادة الخبرة، والابتعاد عن التحيز وهذا يعزز مدى فعالية نظام الرقابة، وبدورة يطبق جميع مبادئ الحوكمة مما يزيد من ربحيتها وثقة المساهمين بها.

• يعتبر ارتباط الحوكمة في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية التي تضمن ضوابط الإداء الفني والمالي وما لها من تأثيرات على الجوانب الإدارية، الأمر الذي يؤدي إلى الرقابة الفعالة وتطوير أداء الشركة وزيادة ربحيتها.

وتحدثت الكثير من الدراسات السابقة حول أن تطبيق الحوكمة يعمل على جذب المساهمين وزيادة مصداقية تقاريرها المالية، وتأكيد على شفافية الشركة، فالحوكمة تعمل على الحد من الفساد الذي يعمل على عدم الفعالية التنافسية، حيث أن تحسين أداء الشركة من خلال الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة وللجان المتخصصة يعمل على تطوير الاستراتيجية السليمة، وضمان اتخاذ القرارات الصحيحة، وأن تبني معايير الشفافية يعمل أيضا على منع حدوث أزمات مالية وزيادة الأداء المالي ويتم عرض ذلك عن طريق زيادة الربحية.

1.10 نظريات الدراسة

هنالك العديد من النظريات المفسرة ذات العلاقة بحوكمة الشركات منها نظرية الوكالة، سوف يتم استعراض هذه النظريات من حيث المضمون بشكل عام.

1.10.1 نظرية الوكالة (Agency Theory)

أما بالنسبة لنظرية الوكالة فقد قام آدم سميث في عام 1776 بعرض مشكلة الفصل بين الملكية والإدارة في العمل , وتوصلت نظرية الوكالة إلى أن الإدارة تعمل على تحديد التعامل بين الأشخاص من اتجاهات مختلفة لنفس الأهداف علماً أن نظرية الوكالة تقوم بإشراك شخص يسمى وكيل من قبل شخص آخر يسمى المالك ليقوم بالعمل عنه والحصول على دخل متفق عليه، علماً أن الوكيل والمالك لهم منافع من وراء هذه العملية سواء مالية أو غير مالية، حيث تؤدي هذه المنافع إلى ظهور مشكلة في حالة عدم اليقين عن المهام

أو المقابل بين الشخصين أي عدم المقدرة على أظهر تفاصيل الاتفاق بصورة واضحة بين الجهتين، (Fekadu, 2015) حيث يوجد عدة أمور تساعد على تقليل من خسارة الوكالة من خلال زيادة معرفة المديرين من أجل تعظيم مصالح المساهمين وحصول المدير على أسهم بأسعار خصم بحيث تتوافق الفائدة مع مصالح المساهمين، وأن مشكلة الوكالة وعدم تناسق المعلومات يقلل من أهمية البيانات المالية ويزيد من الطلب على الإفصاحات لكونها غير متوفرة علما أن الاستخدام الكافي لحوكمة الشركات بدورة يساعد على مصداقية البيانات المالية، علما ان عدم تجنب نظرية الوكالة سوف يؤدي الى زيادة المخاطر عن طريق التلاعب بالتقارير المالية لصالح مجلس الإدارة (Jallad , 2020).

1.10.2 نظرية الإشراف (Stewardship Theory)

تركز هذه النظرية بأن المدراء التنفيذيين هم مسؤولون بطريقة أخرى عن المساهمين وذلك من خلال الحفاظ على ثروتهم، حيث تعتبر الإدارة التنفيذية مجموع من الأشخاص مشرفون على بناء نظرية الإشراف، حيث يعملون لصالح الشركة. وبالتالي أن مجلس الإدارة لا يكون مراقبا بشكل كبير بالمقارنة مع الإدارة التنفيذية على خلاف نظرية الوكالة، وبالتالي يكون دور كمجلس الإدارة يتمثل في مساعدة المدراء التنفيذيين من أجل تحقيق أداء أفضل للشركة. وبالتالي المدراء سوف يقومون وفق لمصلحة جماعية بدلاً من مصالحهم الذاتية وبشكل آخر أن المدراء لديهم حافز من أجل القيام بأعمال الشركة وتحقيق الأهداف العامة فهم أمناء في عملهم وليس لديهم أي أعمال سيئة. حيث تركز هذه النظرية على وجود ثقة كبيرة بين الملاك وإدارة الشركة ولكن فيما بعد تم انتقاد هذه النظرية لأنه يتم منح المدراء تفويضاً كاملاً للقيام بأعمالهم، وعليه أن مجلس الإدارة سوف يتحمل لمخاطر لكونهم لديهم التفويض الكامل وهذا يؤدي إلى أن مجلس الإدارة سوف يعمل بعض الأمور ضمن مصالح الشخصية وأهدار موارد الشركة والعمل على صياغتها بشكل آخر، وان عدم تطبيق هذه النظرية سوف يقلل من الرقابة على الإدارة وهذا يساعدها على زيادة من مشكلة إدارة المخاطر من خلال التلاعب المالي لصالح ملاك الشركة وزيادة الأرباح من جهة الأخرى لزيادة الربحية (بصلا و نور، 2023).

1.10.3 نظرية أصحاب المصالح (Stakeholder Theory)

ظهرت نظرية أصحاب المصالح لمعالجة بعض المشاكل الهامة في الأعمال التجارية من الاتجاه الدولي، حيث أنها تعمل على تفسير وتوضيح مجموعة من النماذج والظواهر من خلال تخصصات مختلفة، حيث يعتبر أصحاب المصالح مجموعة من الأشخاص لهم مصلحة في عملية معينة داخل شركة وقطاع معين للتوصل لنتائج التي يعتمد عليها من أجل الوصول إلى أهدافهم وأهداف الشركة، حيث تشمل الموظفين والمدراء والمساهمين والعملاء والممولين والموردين (Fekadu, 2015).

1.11 الدراسات السابقة

ووضح التميمي (2012) في "دراسته حول أثر تطبيق الحوكمة على ربحية شركات التأمين المساهمة العامة الأردنية حيث قام الباحث بتوزيع استبانة من أجل التوصل لنتائج الدراسة حيث تم توزيع 78 استبانة لموظفي الإدارة التنفيذية والمديرين الماليين والرقابة الداخلية، وتم الاعتماد على ربحية الشركة كمتغير تابع وتم قياسه بالعائد على الموجودات وكانت عينة الدراسة من عام 2007-2010، وتم الاعتماد على عدة لوائح لقياس المتغير المستقل (حوكمة الشركات) من خلال عدة مكونات منها (فاعلية نظام الرقابة الداخلية، استقلالية الإدارة، استقلالية مدققين الحسابات، حقوق المساهمين، لجان التدقيق وغيرهما...)، وتوصل الباحث إلى هنالك أثر لتطبيق الحوكمة على ربحية شركات التأمين حيث تبين أن فعالية نظام الرقابة الداخلية مرتفع بوجود ربحية الشركات وتبين أن تحمل الشركات المسؤولية الاجتماعية كانت ذات درجة متوسطة مقارنة بالربحية".

وذكر ابو زعيتر (2022) "في دراسته عن أثر حوكمة الشركات على سياسة الأرباح في سوق رأس المال السعودي، حيث تم قياس حوكمة الشركات من خلال المتغيرات التالية حجم مجلس الإدارة واستقلالية مجلس الإدارة وعدد اجتماعات مجلس الإدارة، حيث تم الاعتماد على نموذج جونز لقياس سياسة إدارة الأرباح وبلغت عينة الدراسة 128 شركة صناعية وخدمتية مدرجة في سوق بورصة السعودية، وتم الاعتماد على

المنهج الاستقرائي التحليلي، وتوصلت الدراسة من خلال عدة نتائج منها وجود علاقة عكسية بين حجم مجلس وإدارة الأرباح وعلاقة موجبة بين استقلالية وعدد مجلس الإدارة وإدارة الأرباح".

وأظهرت (Kabbani and Zanelidin (2021) في دراستهما "أثر حوكمة الشركات على ربحية شركات التأمين في سوق بورصة سوريا ، حيث كانت فترة الدراسة ما بين عامي 2013-2019 وتم جمع البيانات من خلال التقارير المالية وقامت الدراسة بالاعتماد على نموذج لقياس مكونات حوكمة الشركات من استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذيين والملاءة المالية والملكية وعمر وحجم الشركة ، وتم الاعتماد على العائد على حقوق الملكية والعائد على الأسهم لقياس ربحية شركات التأمين في سوريا ، وتبين من خلال تحليل البيانات بوجود أثر إيجابي بين حجم الشركة وملكيته والاعضاء الغير تنفيذيين مع العائد على حقوق المساهمين، وتبين أن عمر الشركة ذو أثر سلبي مع العائد على حقوق المساهمين، ولا يوجد علاقة بين مجلس الإدارة والمتغيرات التابعة".

وقام (ALI and DESOKY (2015) بدراستهم أثر الحوكمة الشركات على جودة الأرباح في مصر، حيث تم الاعتماد على 634 شركة مصرية خلال فترة 2003-2010، وتم الاعتماد على 6 متغيرات تابعة لقياس الحوكمة وهي حجم مجلس الإدارة والأعضاء المساهمين والأعضاء المستقلين والأعضاء الإداريين ولجنة التدقيق والتدقيق الخارجي، وتم الاعتماد على تقديرات على التدقيق الداخلي ولجنة التدقيق وهي خاصة بجودة الأرباح، وتبين انخفاض حوكمة الشركات المصرية في تحقيق أرباح الجودة والجودة المحسنة.

حيث رأى عبدالله (2018) في دراسته "أثر حوكمة الشركات على ربحية في الشركات المقيدة في بورصة المصرية ، حيث تم الاعتماد على حجم مجلس الإدارة وازدواجية دور المدير التنفيذي والملكية الإدارية وملكية كبار المساهمين لقياس حوكمة الشركات وتم الاعتماد على معدل العائد على الأصول وإجمالي الربح التشغيلي لقياس الربحية، حيث بلغت عينة الدراسة 85 شركة مدرجة في سوق بورصة مصر لفترة 2012-2016 وتوصل الباحث لعدة نتائج منها يوجد تأثير إحصائي إيجابي ذات دلالة بين آليات الحوكمة والربحية،

أما بالنسبة لدراسة Lestari et al. (2022) فقد تحدث عن أثر الحوكمة الرشيدة للشركات على الربحية وانعكاساتها على قيمة الشركة، تم تطبيق الدراسة على قطاع الخاص بالتعدين لبورصة إندونيسيا، وتم الاعتماد على عدة مؤشرات لقياس الحوكمة الجيدة من خلال الملكية الإدارية هي نسبة المساهمين من الإدارة الذين يشاركون بنشاط في قرارات الأعمال وهم أعضاء مجلس الإدارة المفوضين والملكية المؤسسية التي تتبع نظرية الوكالة بما لها من تضارب بين الإدارة والمساهمين، وتوصلت الدراسة إلى أن الربحية والحوكمة الجيدة لهم تأثير متزامن على القيمة السوقية للشركات التعدين في إندونيسيا".

أما دراسة زيدان (2018) فتري أن الأثر الهيكلي الإداري على الربحية قليل، حيث قام بالبحث عن هل تؤثر حوكمة الشركات على ربحية البنوك في بورصة فلسطين؟ وكانت فترة الدراسة بين عامي 2012-2017 وتم الاعتماد على الانحدار المتعدد من أجل التوصل للنتائج، واعتمد على نموذجين لقياس الدراسة أولهما حوكمة الشركات كمتغير مستقل حيث قام بالاعتماد على البنود التالية وهي حجم أعضاء مجلس الإدارة والهيكل الإداري وهي الإدارة التنفيذية و حقوق المساهمين وقام بقياس الربحية من خلال العائد على الأصول، أما بالنسبة للنموذج الثاني قام بأخذ جميع بنود حوكمة الشركات السابقة ولكن اختار معدل العائد على حقوق الملكية كمتغير تابع، فقد أكدت دراسة Okoye and Ugwu (2021) أن حجم مجلس الإدارة له تأثير سلبي ولكن ذو أهمية كبيره على هامش الربح حيث أوصى أن يكون مجلس الإدارة ذو مكانة مناسبة وأن يتم تطبيق جميع بنود حوكمة الشركات من أجل التوصل لأهداف الإدارة والأطراف الأخرى، حيث ركز في دراسته على مدى تأثير حوكمة الشركات على ربحية الشركات الصناعية المدرجة في سوق بورصة نيجيريا وتم التركيز على حجم مجلس الإدارة واستقلال مجلس الإدارة وأسهم أعضاء مجلس الإدارة من أجل القياس الجيد للحوكمة.

وتوصلت دراسة Dandago and Gugong (2013) إلى أن تكوين مجلس الإدارة يعتبر مهم بنسبة 5%، ويعتبر حجم مجلس الإدارة له أثر سلبي بوضع الرئيس التنفيذي ويعتبر تكوين مجلس الإدارة وحجم مجلس الإدارة ذو أثر إيجابي على معدل العائد على الأصول وكذلك العائد على حقوق الملكية وكانت العلاقة بين

حجم المجلس الإدارة والعوائد على الأصول سلبية ولا توجد علاقة بين حجم مجلس الإدارة والعائد على حقوق المساهمين، حيث قام الباحث في عنوان دراسته بالتركيز على أثر آليات حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات التأمين المدرجة الشركات في نيجيريا.

وذكر Marashdeh (2014) في دراسته أثر حوكمة الشركات على أداء الشركات في سوق بورصة الأردن حيث قام الباحث بالاعتماد على القطاع الصناعي والخدماتي لفترة دراسة 2000-2010، وتم الاعتماد على نظرية الوكالة بشكل مباشر لبحث العلاقة بين حوكمة الشركات وأداء الشركات، وتم الاعتماد على الانحدار المتعدد وتم تقسيم عينة الدراسة إلى ثلاث أقسام أولهما عينة مكونة من 115 شركة مدرجة في سوق بورصة عمان وتم الاعتماد على قاعدة بيانات اوزوريس للجمع بيانات الحوكمة والطرف الثالث البيانات الناجمة من خلال التقارير المالية للسنوات والشركات، وتوصلت الدراسة إلى تأثير إيجابي بين ازدواجية الرئيس التنفيذي على أداء الشركات، وجود تأثيرات إيجابية وسلبية للملكية الإدارية وتركيز على أداء الشركة.

وبينت Jallad (2020) في دراستها عن دور المعدل لحوكمة الشركات في العلاقة بين الإفصاح الطوعي وتكلفة حقوق الملكية في الشركات الفلسطينية المدرجة في سوق بورصة فلسطين، حيث قامت الباحثة بقياس الإفصاح الاختياري من خلال قائمة تحقق متطلبات الدراسات السابقة وضمن البيئة المالية الفلسطينية وتم الاعتماد على نموذج تسعير الأصول الرأس مالية من أجل قياس حقوق الملكية ونسبة الربحية من طرف آخر، كما تم العمل على تطوير قائمة من أجل قياس المتغير الوسيط وهو حوكمة الشركات، وتم الاعتماد على 41 شركة مدرجة في سوق البورصة الفلسطيني لمدة عشر سنوات من 2009-2018، حيث توصلت الدراسة إلى نتائج كان أهمها بوجود أثر سلبي بين الإفصاح الاختيارية وحقوق الملكية المقاسة شبة الانحراف المعياري للعائد حيث أوصت الدراسة المديرين باستخدام نماذج جيدة من أجل قياس تكلفة الحقوق الملكية عند اتخاذ القرار التمويلي.

ووضح Manag stud (2022) في دراسته الدور المعدل لحوكمة الشركات وكيف تؤثر على الربحية وعلى قيمة الشركة في القطاع المالي في إندونيسيا، حيث تعمل معظم الشركات على زيادة قيمة الشركة من خلال زيادة أسعارها في الأسواق المالية التي تدعم الازدهار، حيث ركز الباحث على تطبيق الحوكمة الجيدة حيث قام بالاعتماد على معدل العائد على الأصول لقياس الربحية، وقام الباحث بالاعتماد على ملكية الشركة وعدد المديرين ونسبة المفوضين المستقلين لقياس الحوكمة وتم الاعتماد على عينة مكونة من 83 شركة وكانت تحتوي على 14 شركة مصرفية و12 شركة أوراق مالية و15 شركة تأمين وتوصلت الدراسة إلى أن عدد أعضاء مجلس الإدارة فقط هو الذي له تأثير كبير على قيمة الشركة وبرحيتها.

وتوصلت دراسة تلاحمه (2012) إلى أن "حدوث الإفلاس والتعثر المالي والإفصاح المحاسبي الغير جيد يعمل على ضعف نظام الرقابة وهذه الأمور تدعو الشركات إلى تطبيق الحوكمة، وأن أهم ظواهر ضعف الحوكمة في الشركات المساهمة الفلسطينية مرتبطة بشكل مباشر بمجلس الإدارة وأعداد التقارير وحقوق الملكية حيث أنه عدم وجود قوانين واضحة تعالج حوكمة الشركات فإن تؤدي وجود الإفصاحات غير صحيحة عن بعض الأمور الخاصة بالتقارير المالية، حيث ركز على واقع حوكمة الشركات في فلسطين وما هي أهم مشكلات التي واجهت الاقتصاد الوطني حتى تاريخ الأول تموز لعام 2007 ومشكلات الرقابية والتنظيمية وكيف يتم متابعة تطبيق نظام الحوكمة على الشركات الفلسطينية من خلال هيئة سوق رأس المال وسوق الرأس مالي للأوراق المالية وسلطة النقد ووزارة الاقتصاد الوطني".

وبين المناصير (2013) في دراسته "أثر تطبيق قواعد الحوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية حيث اعتمد الباحث 396 مشاهد خلال فترتي دراسة 2009-2011، حيث اعتمد على قياس الحوكمة من خلال عدة قواعد وهما قواعد تتعلق بمجلس الإدارة ومتعلقة باجتماعات الهيئة العامة وقواعد متعلقة بحقوق المساهمين بالإفصاح والشفافية، وتم قياس أداء الشركة من خلال نسبة العائد على الأصول ونسبة العائد على حقوق الملكية والعائد للسهم الواحد نسبة القيمة السوقية للدفترية ونسبة القيمة السوقية للعائد، وتوصلت الدراسة لعدة نتائج حيث أن قواعد التي تتحدث عن الحوكمة والشفافية تحتل المركز

الأول تبين من خلال التحليل الإحصائي أن الوسط الحسابي بلغ 0.95، و أن 85% من الشركات المساهمة العامة الأردنية تطبق قواعد حوكمة الشركات".

ووضح الأمعلي (2018) في دراسته بوجود أثر حجم الإدارة على الأداء المالي وعلى أعضاء تنفيذين وغير تنفيذيين ولعدد لجنة المراجعة واجتماعات لجنة الإدارة، حيث قام الباحث بالاعتماد على 33 شركة تأمين تابعة للمملكة العربية السعودية وكانت لفترة دراسة لعام 2016، وتم الاعتماد على معدل العائد على الأصول وحقوق الملكية كمتغيرات تابعة.

وبين حسين (2021) في دراسته "أنه يوجد أثر إيجابي بين هامش الملاءة و حجم الشركة على العائد على حقوق الملكية، ويوجد أثر سلبي بالنسبة لكل من نسبة خسارة المطالبات ولجنة التدقيق على عائد حقوق الملكية، ولا يوجد لكل من الاعتماد على إعادة التأمين وشركات التدقيق الأربعة وحجم مجلس الإدارة أثر على العائد على حقوق الملكية، حيث قام الباحث بالاعتماد على 7 شركات تأمين مدرجة بسوق بورصة فلسطين خلال فترة 2010-2019، وتم الاعتماد على حجم الشركة كمتغير ضابط، ومعدل العائد على حقوق الملكية والأصول كمتغيرات تابعة و مجموعة عوامل صناعة التأمين والعوامل المؤسسية وعوامل الحوكمة كمتغيرات مستقلة".

ونكر Fekadu (2015) في دراسته كيف تكون حوكمة الشركات بشأن الأداء المالي لصناعة التأمين، حيث ركزت حول اختلاف مجريات الحوكمة بين الشركات المالية والغير مالية وفي بعض الحالات تكون سلطات مجلس الإدارة محدودة خاصة في الأنظمة المالية، و ركزت الدراسة على شركات التأمين حيث كانت فترة الدراسة خلال فترة 2007-2014، وتم قياس الحوكمة من خلال عدة مكونات منها عدد أعضاء مجلس الإدارة والأعضاء المستقلين، وتم قياس الأداء المالي مثل الدراسات السابقة من خلال معدل العائد على الأصول ولزيادة مصداقية التحليل المالي قام الباحث بإضافة متغيرات حجم الشركة وعمر الشركة، حيث توصل الباحث الى أن عدد أعضاء مجلس الإدارة والأعضاء المستقلين يؤثران بطريقة سلبية على الأداء المالي بعكس أعضاء لجنة التدقيق المستقلين ذو أثر إيجابي.

بينما حلل Damaynti et al (2023) في دراسته تأثير المخاطر وحوكمة الشركات على الربحية وخاصة لشركات التعدين المدرجة في سوق بورصة إندونيسيا خلال فترة دراسة 2013-2020، حيث قام الباحث بالاعتماد على تقرير الاستدامة كمتغير وسيط، حيث اعتمدت الدراسة على 20 شركة بمجموع 160 مشاهده، حيث قام الباحث بقياس المخاطر الانحراف والسوق التمويل، وتم قياس حوكمة الشركات من خلال الملكية الإدارية والمؤسسة واللجنة التدقيق، حيث قام بقياس الربحية من خلال العائد على الملكية والأصول و هامش الربحية، وتوصل الباحث إلى عدة نتائج منها أن تقرير الاستدامة لم يؤثر بصورة واقعية للقياس الشركات طويلة المدى التي تعمل على حماية البيئة التي بدورها تعمل على تقليل المخاطر.

بينما دراسة Dadashi and pourai (2014) فقد تحدثت عن علاقة بين آليات الحوكمة وتمهيد الأرباح حيث ركز على العلاقة بين المستثمرين واعضاء مجلس الإدارة وكيف يتم تسيير الأرباح حيث تم الاعتماد على بورصة طهران وكانت العينة حوالي 130 شركة خلال فترة 2000-2008، حيث تم قياس الحوكمة من خلال التدقيق الداخلي وعدد الأعضاء وملكية المستثمرين المؤسسين و مجلس الإدارة من خارج الشركة وتم الاعتماد على صافي الربح ومجموع الأصول والتدفقات النقدية التشغيلية من أجل قياس تمهيد الربح، وتبين الدراسة بوجود علاقة إيجابية بين أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين وعلاقة عكسية بين التدقيق الداخلي وحقوق المساهمين.

وقام Oweidat et al (2022) بالإفصاح عن محددات الربحية في شركات التأمين في فلسطين حيث تم الاعتماد على جميع شركات التأمين المدرجة في سوق بورصة فلسطين خلال فترة 2006-2018، حيث قام الباحث بالتركيز على عدة مقاييس لقياس الربحية منها العائد على الاصول وحقوق الملكية ووضعت الدراسة بعض المتغيرات الأخرى مثل السيولة والرافعة المالية وحجم الشركة والنمو ونسبة المطلوبات وحصصة مطالبة التأمين من المركبات وتوصلت إلى عدة نتائج وهي حجم الشركة ومعدل نموها وسيولتها تؤثر على الربحية بطريقة إيجابية عكس حصصة تأمين السيارات من إجمالي محفظة التأمين تؤثر بشكل سلبي وأن الرافعة المالية لم يكن لها تأثير".

وأهتم دراسة عابدين (2023) ببيان "أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على ربحية السهم لعينة مكونة من 196 مشاهد خلال فترة 2017-2021 للشركات المدرجة في سوق بورصة فلسطين، وتم الاعتماد على ربحية السهم كمتغير تابع وحوكمة الشركات المقاسة بحجم مجلس الإدارة واجتماعات مجلس الإدارة والشهادات المهنية والتخصصات الأكاديمية وتعدد العضويات والاعضاء غير تنفيذيين وحجم لجنة المراجعة كمتغيرات مستقلة، ولتدعيم الدراسة قام باعتبار عمر الشركة وحجم الشركة والرافعة المالية كمتغيرات ضابطة، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لتطبيق آليات الحوكمة على ربحية السهم إلا أن هنالك ضعف في الشهادات المهنية والتخصصات الأكاديمية كمتغيرات مستقلة بتأثيرها عن غيرها على المتغير التابع وهو ربحية السهم، ومن جانب آخر تحدث Al-Baidhani et al (2014) أيضا عن تأثير الحوكمة على الأداء المالي ولكن لقطاع البنوك وخاصة لدول شبة الجزيرة العربية وتم التركيز على حجم البنك وعمر البنك على الأداء المالي وكانت عينة الدراسة على دول عديدة من البحرين وعمان والكويت والسعودية، وتبين أن أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي محدود نسبيا".

وذكر ماجن (2020) في دراسته العلاقة بين متغيرات الحوكمة والربحية في المصارف الإسلامية في الجزائر خلال فترة 2009-2018، وقام الباحث بقياس الربحية من خلال معدل العائد على الأصول وتم قياس الحوكمة كما تم قياسها بالدراسات السابقة وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي بين ربحية البنوك وتركيبية مجلس الإدارة ولجان التدقيق ووجود أثر سلبي بين الربحية وحجم المصارف، وبين عساف (2022) في دراسته حول أثر رأس المال العامل على ربحية الشركات الغير مالية (البنوك) المدرجة في سوق بورصة فلسطين حيث كان عدد الشركات 24 شركة خلال فترة دراسة 2015-2020، وتم الاعتماد أيضا على المعدل العائد على الأصول كما تم قياس الربحية بالدراسات السابقة، وتم دراسة العلاقة بين رأس المال العامل والربحية وتوصلت الدراسة إلى أن التحويل النقدي الذي يعتبر عنصر من الرأس المال العامل له تأثير إيجابي على الربحية وأن متوسط فترة الدفع والمخزون لها تأثير سلبي على الربحية.

وبين Olweny and Wanyama (2013) في دراسته أثر "حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات التأمين المدرجة في سوق بورصة كينيا وكانت فترة الدراسة بين عامي 2007-2011، وتم التركيز على معدل العائد على حقوق الملكية والأصول لقياس الربحية الخاصة بشركات التأمين، وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة قوية بين ممارسات حوكمة الشركات قيد الدراسة والأداء المالي للشركة وكان هنالك علاقة إيجابية بين تكوين مجلس الإدارة والأداء المالي للشركة".

وأهتم Lenka et al (2021) في دراسته حول أثر الحوكمة على ربحية الشركة حيث قام بقياس الربحية من خلال معدل العائد على الأصول وتم الاعتماد أيضا على ربحية السهم والربح بعد الضريبة، وتكونت عينة الدراسة من 30 شركة مدرجة في سوق بورصة الهند خلال فترة دراسة 2016-2020، توصلت الدراسة إلى أن الربح بعد الضريبة يؤثر بشكل إيجابي على مكونات الحوكمة من مجلس الإدارة ولجنة التدقيق , ووضح Jarboui and afes (2023) في دراسة أثر حوكمة الشركات أيضا على الأداء المالي للشركات وتم الاعتماد على الربحية المالية مع التحديد الاستحقاقات التقديرية ومعدل العائد على حقوق الملكية والأصول وربحية السهم لقياس الأداء المالي وتم الاعتماد على حجم الشركة والرافعة المالية والعمر الشركة كمتغيرات ضابطة، وكانت عينة الدراسة من 160 شركة خلال فترة دراسة 2005-2018 والعينة تابعة للمملكة المتحدة، وهدفت دراسة " Abbadi and Abu rub (2012) لتوضيح أثر هيكل الرأس المال العامل على ربحية الشركات المدرجة في سوق بورصة فلسطين خلال فترة 2007-2010، حيث شملت الدراسة 22 بنك مدرجة بالقائمة من ضمنها 10 بنوك وطنية والباقي أجنبية وتم قياس الربحية من خلال معدل العائد على الأصول وحقوق الملكية"، وأهتم Said and Djelloul (2021) "بدور الحوكمة في تحديد مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالي لبورصة الجزائر حيث تكونت عينة الدراسة من 44 استمارة وتم الاعتماد على عدة تفاصيل أهمها العمر والمؤهل العلمي ومكونات الحوكمة من لجنة التدقيق وأعضاء مجلس الإدارة ومستوى خبرة المراجع الخارجي، وتوصلت دراسة إلى أن خصائص الحوكمة الجيدة تساهم في تحديد مستوى جيد من التحفظ المحاسبي على القوائم المالية".

وبينت دراسة عبدالله وآخرون (2023) أثر إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المقيدة ببورصة النيل المصرية وذلك خلال فترة 2016-2020 حيث كانت العينة مكونة من 12 شركة، وتم الاعتماد على معدل المخاطر الائتمانية والاقتراض كمتغير مستقل من أجل قياس إدارة المخاطر ومعدل العائد على حقوق الملكية لقياس الأداء المالي كمتغير تابع، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير جوهري لأداره المخاطر على تحسين الأداء المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وأن إدارة المخاطر تعتبر من ضمن هيكل التنظيمي وذلك لتحسن الأداء المالي، بينما حللت دراسة الشعراوي (2017) أثر تطبيق إدارة المخاطر على جودة الأرباح حيث ركزت الدراسة على البورصة المصرية وتكونت عينة الدراسة من 36 شركة خلال فترة 2008-2010، وتم الاعتماد على احتساب الاستحقاقات الكلية وتقدير الاستحقاق الاختيارية كمتغير تابع وتطبيق إدارة المخاطر كمتغيرات مستقلة وحجم الشركة ومعدل دوران المخزون ومعدل دوران الأصول ونسبة السيولة وتعديل القوائم المالية والإفصاح عن الضعف الجوهري في الرقابة كمتغيرات رقابية.

ووضح Wood and Mcconney (2018) تأثير إدارة المخاطر على الاداء المالي للبنوك التجارية في برباردورس، حيث أنه كلما زادت المخاطر زادت الحصول على العوائد من جهة والخسائر المحتملة حيث كانت فترة الدراسة بين عامي 2000-2015، حيث ومن خلال التحليل المالي توصلت الدراسة أن إدارة مخاطر السيولة والائتمان ومعدل الفائدة ورأس المال لها أثر إيجابي على الأداء المالي، حيث ركز الباحث على إدارة مخاطر السيولة من جهة ومراقبة الاقتصاد من جهة أخرى لما لدية من أهمية لاستمرارية وتقليل مخاطر المتوقعة.

1.12 تطوير الفرضيات

وبعد الاطلاع على نتائج الدراسات السابقة التي تظهر أن هناك علاقة بين حوكمة الشركات والربحية وتأثير إدارة المخاطر على الربحية من خلال جمعها للبيانات المالية والقيام بالاختبارات اللازمة لفحص الأثر فإننا

في دراستنا الحالية وتماشيا مع الدراسات السابقة نفترض الأثر بين مقاييس حوكمة الشركات على الربحية بوجود إدارة المخاطر وذلك بالرجوع إلى الدراسات السابقة التي تظهر مدى أهمية الحوكمة على الربحية للشركات في قطاع التأمين في بورصتي عمان وفلسطين، في حالة تتبع المتغير المستقل الأول (عدد أعضاء مجلس الإدارة) نجد أن الدراسات السابقة وجدت أثر إيجابي بين الربحية وعدد أعضاء مجلس الإدارة حيث في حالة وجود مجلس إدارة كبير ذو خبرة فهذا يؤدي إلى زيادة من ربحية الشركة (Mardiana, P, & Mirza, 2018), وبالاعتماد على ذلك يمكن صياغة الفرضية الأولى في الدراسة على النحو الآتي:

H01: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لحوكمة الشركات (عدد أعضاء مجلس الإدارة) على الربحية لقطاع التأمين لبورصتي عمان وفلسطين.

وفيما يخص أثر المتغير المستقل الأول (عدد أعضاء مجلس الإدارة) على الربحية المقاسة بمعدل العائد على الأصول كان هناك، حيث كان هناك تفاوت في نتائج الدراسات السابقة، حيث توصلت بعض الدراسات إلى أن أثر عدد أعضاء مجلس الإدارة ذو أثر سلبي على الربحية وإن زيادة عدد الأعضاء في بعض الأحيان يؤدي إلى انخفاض من ربحية الشركة (Vincent, Kenny, & Limijaya, 2023)، وعند الاطلاع على الأثر بين حجم مجلس الإدارة والربحية بوجود إدارة المخاطر ففي بعض الدراسات السابقة توصلت وجود أثر إيجابي وقوي بين المتغيرات (بشير و محمد، 2018).

وعند النظر للمتغير المستقل الثاني (استقلالية مجلس الإدارة) وعلاقته بإدارة المخاطر والربحية من جهة أخرى ففي بعض الدراسات السابقة تبين بوجود أثر سلبي وضعيف وهذا يعمل على زيادة مشكلة الوكالة لأن مجلس الإدارة يقوم ببعض المصالح الشخصية وهذا يؤثر على ربحية الشركة أيضا (Almasarweh, Al-Rawashdeh, Wadi, Alnawaiseh, & Al-Rawashdeh, 2022)

H02: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لحوكمة الشركات (استقلالية مجلس الإدارة) على الربحية لقطاع التأمين لبورصتي عمان وفلسطين.

وعند الاطلاع أيضا على عدد أعضاء لجنة التدقيق وأثرها على الربحية فإن بعض الدراسات السابقة أكدت على وجود علاقة جيدة بين مكونات الحوكمة والربحية علماً أنه تم الاعتماد على معدل العائد على الأصول لقياس الربحية وتوصلت الدراسة إلى ان آليات الحوكمة تعمل على تعزيز ربحية الشركات , (Akeju & Babatunde, 2016; Senan, Khaled, Tabash, Al-Matari, & Al-Homaidi, 2021)

H03: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لحوكمة الشركات (عدد أعضاء للجنة التدقيق) لقطاع التأمين لبورصتي عمان وفلسطين.

وفيما يخص المتغير المستقل الثالث (عدد أعضاء لجنة التدقيق) كان هنالك تفاوت في نتائج الدراسات السابقة حيث توصلت بعض الدراسات السابقة إلى أنه يوجد علاقة سلبية بين عدد أعضاء لجنة التدقيق وإدارة المخاطر، فكلما زادت عدد أعضاء لجنة التدقيق أدى ذلك إلى تقليل المخاطر ومن أهمها التشغيلية (Manu , 2019)

H04: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لحوكمة (استقلالية للجنة التدقيق) على الربحية لقطاع التأمين لبورصتي عمان وفلسطين.

أما بالنسبة للمتغير المستقل الرابع (استقلالية لجنة التدقيق) كان هنالك تفاوت في عرض نتائج الدراسات السابقة حيث ركزت بعض الدراسات على قياس إدارة المخاطر وأثرها على حوكمة الشركات المقاسة بتركيبة لجنة التدقيق، وتوصلت الدراسة السابقة بوجود علاقة إيجابية بين تركيبة وإدارة المخاطر لأن تركيبة لجنة التدقيق تعمل على ايجاد حلول مناسبة لتجنب المخاطر التي تتعرض لها الشركة ومن أهم هذه الأمور ضرورة تحديد المتطلبات الدنيا لرأس المال وانضباط الأسواق وزيادة الاحتياطي لرأس المال من أجل

تجنب مخاطر مثل مخاطر الإفلاس (بشير و محمد، 2018)، أما بالنسبة لعلاقة إدارة المخاطر والربحية فأكدت بعض الدراسات السابقة بوجود أثر إيجابي بين المتغيرين ولكن العلاقة عكسية ففي حالة زيادة الربحية فهذا يدل على سيطرة الشركة على مخاطر من خلال الدور الفعال لجنة التدقيق (Lenka, Uttam, Lokhande, & Doreswamy, 2021; Haj Yousef , 2016)

H05: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لكل من (حجم الشركة، الرافعة المالية، عمر الشركة) كمتغيرات تحكم على الربحية لقطاع التأمين لبورصتي عمان وفلسطين.

وبالرجوع إلى الدراسات السابقة مثل دراسة Kiradoo (2019) التي وجدت بوجود علاقة إيجابية بين بين متغيرات المستقلة (حجم مجلس الإدارة واستقلالية مجلس الإدارة) على الربحية وتبين لوجود علاقة إيجابية هذا يدل على تعظيم الأرباح وهذا يدل على حل مشكلة الوكالة من خلال عدد من المساهمين يقومون بترشيح بعض الاعضاء الإدارة التنفيذية من أجل تعزيز إجراءات الرقابة.

H06: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر على الربحية لقطاع التأمين لبورصتي عمان وفلسطين. فيما يخص الأثر بين تركيبة مجلس الإدارة على الربحية بوجود إدارة المخاطر فقد اعتمدت بعض الدراسات على نظرية الاعتماد على الموارد في تفسير هذا الأثر علميا وذلك لمعرفة بوجود أثر لتركيب مجلس الإدارة وخبراته على الربحية وكيف تؤثر المخاطر التشغيلية عليه، حيث كان هنالك أثر إيجابي بين المتغيرات حسب دراسة (Mardiana, P, & Mirza, 2018)

وعند النظر إلى أثر إدارة المخاطر على الربحية بوجود تركيبة لجنة التدقيق، و أثر عدد أعضاء لجنة التدقيق و تركيبة لجنة التدقيق على الربحية بوجود إدارة المخاطر والرافعة المالية وحجم الشركة فإن أغلب الدراسات السابقة تتفق على نتيجة واحدة لوجود علاقة ارتباط قوية بين جميع آليات الحوكمة على إدارة المخاطر , وأكدت بعض الدراسات السابقة الأخرى بوجود أثر قوي مع حجم الشركة ولكن الرافعة المالية لا يوجد تأثير لها (بدوي و جوادى، 2020؛ بشير و محمد، 2018؛ Knapkova & Mohammed, 2016)

الفصل الثاني

منهجية الدراسة وإجراءاتها

2.1 مقدمة

يوضح هذا الفصل المنهجية المستخدمة في البحث، وذلك من خلال اختبار المتغيرات المستقلة والتابعة والضابطة والمعدلة من أجل تحليل تأثير إدارة المخاطر على علاقة الحوكمة على الربحية كمتغير تابع بوجود إدارة المخاطر كمتغير معدّل مع الأخذ بعين الاعتبار للمتغيرات الضابطة للشركات التأمين في بورصة عمان وفلسطين، إلى جانب ذلك، سوف يتطرق الباحث إلى وصف عينة الدراسة والبيانات المالية المستخدمة، وعلاوة على ذلك يتوصل الباحث لوجود تأثير إدارة المخاطر على العلاقة بين مكونات الحوكمة على الربحية للشركات التأمين.

2.2 منهجية الدراسة

سوف يتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسته للتعرف على أثر إدارة المخاطر على العلاقة بين الحوكمة والربحية لشركات التأمين في بورصة فلسطين وعمان.

2.3 مجتمع الدراسة وعينتها

يتكون مجتمع الدراسة من جميع شركات التأمين المدرجة في بورصتي عمان وفلسطين خلال الفترة (2015-2022) والبالغ عددها 26 شركة، حيث تضمنت عينة الدراسة على 8 شركات مدرجة في بورصة فلسطين و18 شركة أخرى مدرجة في بورصة عمان، وتم اختيار هذه العينة بناء على معيارين وهما:

1. ان تكون الشركات مدرجة في بورصتي فلسطين وعمان خلال فترة دراسة (2015-2022).
2. جميع البيانات اللازمة لقياس متغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة متوفرة.

اما بخصوص اجمالي المشاهدات التي تم الاعتماد عليها في الدراسة فكانت (208) مشاهدة تتوزع بين بورصتي فلسطين وعمان، ومن خلال الرجوع الى الملحق رقم (أ) الذي يبين توزيع عينة الدراسة من شركات التامين في الأردن وفلسطين.

2.4 مصادر البيانات والمعلومات

من اجل تغطية الجانب النظري في الدراسة تم مراجعة الادبيات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة من رسائل وابحاث علمية ومقالات بالإضافة الى ذلك بالاعتماد على استخدام المواقع الإلكترونية على شبكة الانترنت، اما فيما يتعلق بالجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على التقارير المالية السنوية للشركات التامين والافصاحات الصادرة عنها خلال سنوات من 2015 حتى عام 2022 والمنشورة على الموقع الرسمي لبورصة فلسطين (www.pex.ps) وبورصة عمان (www.ase.com.jo/ar) وذلك لجمع البيانات المطلوبة لإجراء هذه الرسالة.

2.5 متغيرات الدراسة

سيتم في هذا القسم من الدراسة تحديد متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة والضابطة والتعرف على نموذج الدراسة وهي على النمط التالي:

- المتغيرات المستقلة: تم استخدام حوكمة الشركات (Corporate Governance) لقياس المتغيرات المستقلة من خلال الاعتماد على عدة مؤشرات من حجم مجلس الإدارة واستقلاليتها وحجم لجنة التدقيق واستقلالية لجنة التدقيق، حيث تم الاعتماد على هذه المؤشرات بالرجوع للدراسات السابقة مثل (Jallad , 2020; ALI & DESOKY, 2015; Fekadu, 2015).
- المتغير التابع: تم الاعتماد على الربحية حيث تم قياسها من خلال معدل العائد على الأصول (ROA)، وتم الاعتماد على هذا المؤشر بالرجوع للدراسات السابقة مثل Olweny & Wanyama (2013)؛ وبصلات ونور (2023) وحسين (2021).

- المتغير المعدّل: تم الاعتماد على إدارة المخاطر المقاسة بإجمالي الأصول المتداولة على إجمالي الخصوم المتداولة، حيث تم الرجوع لهذا المؤشر من خلال الدراسات السابقة كدراسة Almasarweh, Al-Rawashdeh, Wadi, Alnawaiseh, & Al-Rawashdeh (2022)؛ ودراسة رضوان (2012).

- تم استخدام الرافعة المالية وحجم وعمر الشركة كمتغيرات ضابطة بالاعتماد على الدراسات السابقة كدراسة (Kabbani & Zanelidin, 2021)؛ ودراسة حلبي و غناية (2022)

جدول (1)

متغيرات الدراسة

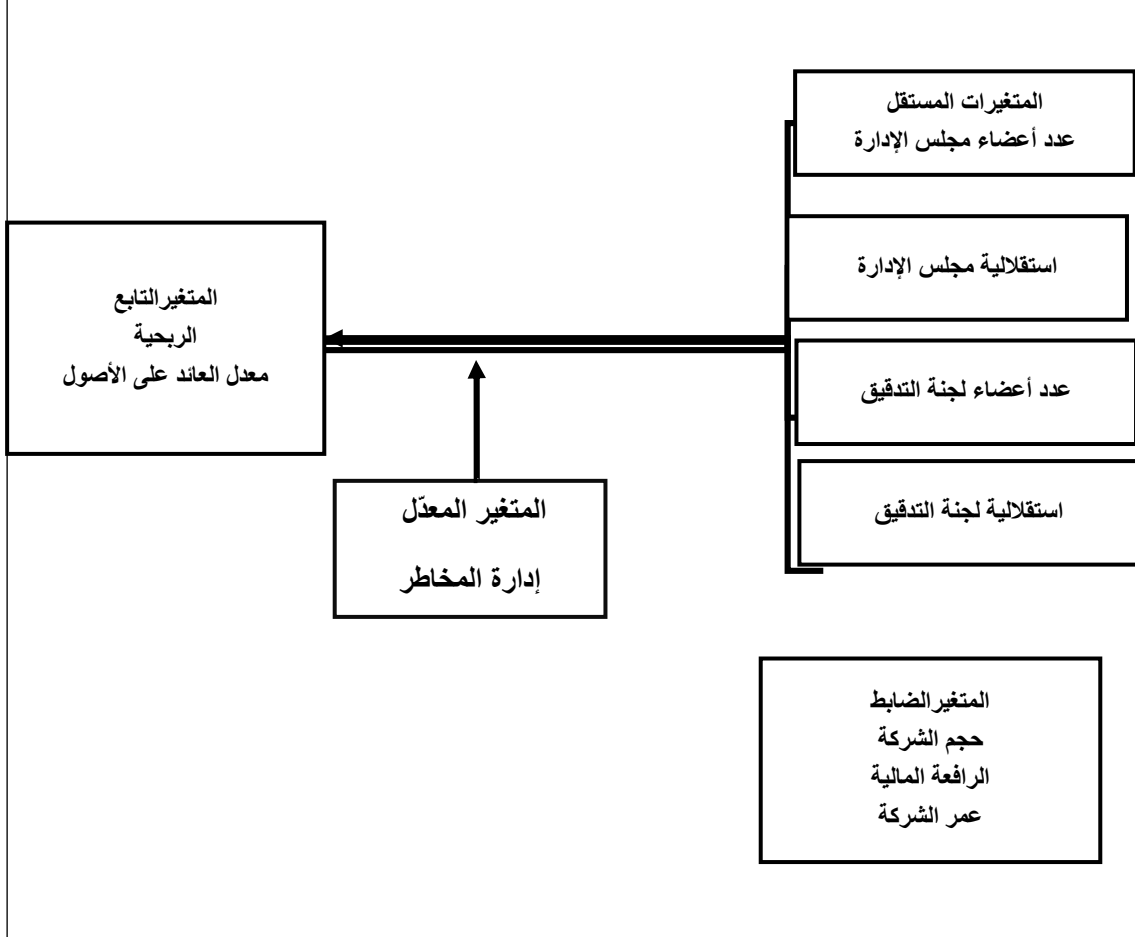
المتغير	نوع المتغير	الاية القياس	مصدر الحصول على المتغير
عدد أعضاء مجلس الإدارة	المستقل	عدد أعضاء مجلس الإدارة	(Vincent, Kenny, & Limijaya, 2023) (التميمي و صيام، 2012) (MACHIRA, 2016) (أبو زعيتر، 2022)، (ALI & DESOKY, 2015)، (عبدالله ع.، 2018) (Lestari, Amal, Aziz, & Siwiyanti, 2022) (بدوي و جوايدي، 2020)، (الأمعلي، 2018)
استقلالية مجلس الإدارة	المستقل	عدد أعضاء الغير تنفيذيين / إجمالي الأعضاء	(Fekadu, 2015)، (حسين، 2021)، (التدقيق/ إجمالي أعضاء لجنة التدقيق للجنة)
عدد أعضاء لجنة التدقيق	التابع	عدد أعضاء لجنة التدقيق	(Oweidat, Dwaikat, & Abdeljawad, 2022) (Susandya & Suryandari, 2023)، (عابدين، 2023)
استقلالية لجنة التدقيق	ضابطة	صافي الربح/ مجموعة الأصول	(Manu , (Marashdeh, 2014) (2019) (Dadashi & Pourali, 2014) (تلاحمة، 2012)
معدل العائد على الأصول	المعدّل	مجموع الأصول	(Senan, Khaled, Tabash, Al-Matari, & Al-Homaidi, 2021)
حجم الشركة	المعدّل	إجمالي الالتزامات/ إجمالي الأصول	(Almasarweh, Al-Rawashdeh, Wadi, Alnawaiseh, & Al-Rawashdeh, 2022) (رضوان، 2012)
الرافعة المالية		إجمالي عمر الشركة من وقت التأسيس	
عمر الشركة		قياس عمر الشركة من وقت التأسيس	
إدارة المخاطر		إجمالي الأصول المتداولة/ إجمالي الخصوم المتداولة	

ملاحظة. أعداد الباحث بالاعتماد على الدراسات السابقة.

2.6 نموذج الدراسة

شكل 1

نموذج الدراسة



ملاحظة. أعداد الباحث

2.7 إدارة الدراسة

بعد جمع البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة ومعالجتها باستخدام البرنامج الإحصائي (STATA)، حيث

تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

1- الإحصاءات الوصفية (Descriptive statistics): تتمثل من خلال النسب المئوية، والانحراف

المعياري، والمتوسطات الحسابية، والوسيط.

2- تحليل الارتباط (Analysis Correlation): من خلال استخدام مصفوفة ارتباط بيرسون وذلك من اجل التوصل لمعرفة مدى ارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ومتغيرات التحكم.

3- نموذج الانحدار المتعدد (Multiple regression model): وذلك من اجل معرفة طبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة وبين المتغير التابع.

وكان نموذج الدراسة على النحو الاتي:

$$Y = \alpha_0 + \beta_1 BSIZE + \beta_2 BIND + \beta_3 ACSIZE + \beta_4 ACIND + \beta_5 FSIZE + \beta_6 FL + \beta_7 C_Age + \beta_8 RM + \beta_9 ROA + \epsilon$$

تفصيل المعادلة:

BSIZE: عدد أعضاء مجلس الإدارة.

BIND: استقلالية مجلس الإدارة.

ACSIZE: عدد أعضاء لجنة التدقيق.

ACIND: استقلالية لجنة التدقيق.

FSIZE: حجم الشركة.

FL: الرافعة المالية.

C_Age: عمر الشركة.

RM: إدارة المخاطر.

ROA: معدل العائد على الأصول (الربحية).

الفصل الثالث

تحليل النتائج

3.1 مقدمة

يهدف هذا الفصل الى عرض ومناقشة نتائج الدراسة، حيث يكون بداية الفصل استعراض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة، وبعد ذلك، يتم اجراء اختبار معامل الارتباط بين المتغيرات في الدراسة، وفي النهاية يختتم هذا الفصل باختبار فرضيات الدراسة والدلالات الإحصائية الخاصة بكل منها ومناقشة النتائج التي سوف يتم التوصل اليها.

3.2 الإحصائي الوصفي

الجدول (2)

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	عدد المشاهدات	الوسط	الانحراف المعياري	اقل قيمة	اعلى قيمة
معدل العائد على الأصول	208	.022	.024	-.038	.057
عدد أعضاء مجلس الإدارة	208	8.764	1.307	7	11
استقلالية مجلس الإدارة	208	.664	.214	.3	1
عدد أعضاء للجنة التدقيق	208	3.269	.569	3	5
استقلالية للجنة التدقيق	208	.685	.279	.333	1
الرافعة المالية	208	.634	.113	.372	.788
حجم الشركة	205	17.63	.585	16.655	18.692
عمر الشركة	201	3.065	.591	1.946	3.761
إدارة المخاطر	208	1.61	.323	1.249	2.461

يبين الجدول رقم (2) الإحصائيات الوصفية التي تبين التوزيع الأساسي لعدة متغيرات التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة، حيث يعتبر الوصف الإحصائي الأسلوب الوصفي لطبيعة متغيرات الدراسة وصحة البيانات والأرقام المالية ، ومن خلال الجدول السابق نلاحظ أن المتوسط الحسابي عدد أعضاء مجلس الإدارة 8.76 حيث كان أعلى وأقل قيمة تتراوح بين (7-11) وهذا يعبر جيد لان معظم شركات التامين تتكون بشكل عام

من 8 اشخاص، أما بخصوص الانحراف المعياري فقد بلغ (1.307)، وكان الوسط الحسابي لاستقلالية مجلس الإدارة (0.664) كما كان أعلى وأقل قيمة (1-0.3) وكان الوسيط للدراسة جيد، أما بخصوص الانحراف المعياري فقد بلغ (0.214) ، وكان الوسط الحسابي لعدد أعضاء لجنة التدقيق (3.24) أما بالنسبة للوسيط فقد بلغ (3) كما كان أعلى وأقل قيمة (3-5) وكان الوسيط للدراسة جيد لان النسبة كانت بين اعلى واقل قيمة وهذا يرجع الى ان معظم الشركات وبشكل كبير يكون عدد أعضاء اللجنة التدقيق 3 اشخاص، أما بخصوص الانحراف المعياري فقد بلغ (0.742) .

أما بالنسبة لاستقلالية لجنة التدقيق فقد بلغ المتوسط الحسابي (0.685) وكانت أعلى وأقل قيمة (-0.333-1) وكان الوسيط للدراسة جيد وبسبب ان معظم الاعضاء غير تنفيذيين يكونوا من ضمن تشكيلة للجنة التدقيق، أما بخصوص الانحراف المعياري فقد بلغ (0.279)، وبلغ المتوسط الحسابي لمعدل العائد على الأصول (0.022) لعدد مشاهدات (208)، ويدل على ان استثمار دولار واحد في الأصول يولد فقط (0.022) من الأرباح وهذا يدل على أداء مالي ضعيف للشركات وتعتبر نسبة منخفضة، كما كانت أعلى قيمة وأقلها (-0.38-0.057) على التوالي وبلغ الانحراف المعياري حوالي 0.024 وهو انحراف القيم عن المتوسطات الحسابية.

أما بالنسبة للرافعة المالية لقد بلغ المتوسط الحسابي لها (0.634) و كان أعلى وأقل قيمة (-0.372-0.788) وكان الوسيط للدراسة جيد أما بخصوص الانحراف المعياري فقد بلغ (0.133)، أما بالنسبة لحجم الشركة فقد كان متوسط الحسابي (17.63) كما كان أعلى وأقل قيمة (18.692-16.655) وكان الوسيط من ضمن أعلى قيمة وأقلها وهو جيد وليس بمرتفع ولاكن نلاحظ ان المشاهدات لقد انخفضت مقدار 3 مشاهدات والسبب ان شركة تمكين لم تكن مدرجة ضمن التقارير المالية خلال السنوات الثلاثة الأولى للدراسة، أما بخصوص الانحراف المعياري لأرقام الدراسة المتعلقة بحجم الشركة فقد بلغ (0.585) ، وبلغ المتوسط الحسابي لعمر الشركة (3.065) وكانت اقل واعلى قيمة (2.461-1.249) وهذا يدل ان جميع القيم تكون

من ضمن هذا النطاق، وتبين ان الانحراف المعياري قد بلغ (0.591)، وكان الوسط الحسابي لإدارة المخاطر (1.61) وكانت على اقل قيمة (1.249-2.461) وكان الانحراف المعياري (0.323) حيث كانت النسبة بين اعلى واقل قيمة فهو جيد والسبب في ذلك ان بعض الشركات تعمل على تكون للجنة للمخاطر التي تساعدها على الحد من حدوث المشاكل المالية والافلاس، وبالنسبة لعمر الشركة فقد بلغ المتوسط (3.065) وكانت اقل واعلى قيمة (1.94-3.67) وهي نسبة جيدة ولاكن عند الاطلاع على عدد المشاهدات فنلاحظ انها قلت الى 201 وهذا يدل على وجود بعض الشركات في عام 2015 لم تكن مدرجة للتقارير المالية في بورصة فلسطين او عمان وعلى سبيل المثال فان شركة تمكين لم تكن تدرج التقارير في بورصة فلسطين خلال 3 سنوات الأولى وانه من عام 2018-2021 كانت القراءات لعمر الشركة صفر بسبب بالمقارنة مع سنة الأساس حسب الجدول المتواجد في الملاحق.

3.3 مصفوفة معامل الارتباط

اعتمدت هذه الدراسة على بعض الاختبارات للتأكد من صحة البيانات المالية المجمعة , ومن أجل عدم وجود تداخل خطي للبيانات Multi-collinearity بين المتغيرات، حيث يحدث هذا التداخل عندما يكون هناك ارتباط عالٍ بين اثنين أو أكثر من متغيرات الدراسة، وبالتالي يصعب تحديد أهمية كل متغير على حدة ومدى تأثيره على المتغير التابع، والجدول (3) يبين مصفوفة معامل الارتباط بين المتغيرات حيث ان جميع القيم لمعاملات الارتباط كانت غير مرتفعة ما عدا علاقة استقلالية مجلس الإدارة بلجنة التدقيق، حيث نلاحظ بوجود ارتباط خطي بين استقلالية مجلس الإدارة وحجم مجلس الإدارة حيث بلغ (7%) وهو موجب، أما بالنسبة لارتباط بين حجم لجنة التدقيق وحجم مجلس الإدارة بلغ (-3.3%) ومع تركيبة مجلس الإدارة بلغ (58%)، ونلاحظ أن الارتباط بين معدل العائد على الأصول مع عدد أعضاء مجلس الإدارة سالب وقد بلغ (3%) ومع استقلالية وعدد مجلس الإدارة وتعدد واستقلالية أعضاء لجنة التدقيق فقد بلغ (-4.9%)، أما بالنسبة للعلاقة بين إدارة المخاطر والمتغيرات الأخرى فقد كانت العلاقة موجبة بين عدد أعضاء مجلس الإدارة وبلغت (38.4%) وعدد أعضاء لجنة التدقيق (4.6%) ومعدل العائد على الأصول (13.3%) وحيث

كانت سالبة مع استقلالية مجلس الإدارة (27.5%) واستقلالية لجنة التدقيق (15.9%)، نلاحظ أن أعلى ارتباط كان بين استقلالية لجنة التدقيق وأعضاء مجلس الإدارة حيث بلغت (58.184%) وأقلها كانت (-) 1.7% بين عدد واستقلالية للجنة التدقيق.

الجدول (3)

مصفوفة معامل الارتباط

(9)	(8)	(7)	(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	المتغيرات
								1.000	معدل العائد على الأصول
							1.000	-0.030	عدد مجلس الإدارة
						1.000	-0.414	0.070	استقلالية مجلس الإدارة
					1.000	-0.049	0.086	-0.096	عدد للجنة التدقيق
				1.000	-0.017	0.581	-0.330	0.144	استقلالية للجنة التدقيق
			1.000	0.160	-0.054	0.263	-0.389	-0.148	الرافعة المالية
		1.000	0.010	0.252	0.088	0.272	-0.066	0.203	حجم الشركة
	1.000	-0.151	-0.142	-0.445	0.137	-0.401	0.305	-0.132	عمر الشركة
1.000	0.069	-0.021	-0.986	-0.159	0.046	-0.275	0.384	0.133	إدارة المخاطر

3.4 اختبار فرضيات الدراسة ومناقشة النتائج

في هذا القسم سوف يتم اختبار فرضيات الدراسة والنتائج التي تم التوصل اليها بناءً على عينة واحدة لاختبار جميع الفرضيات، وتم الاعتماد على عدة متغيرات لقياس الحوكمة وهي أربعة متغيرات من عدد أعضاء اللجنة التدقيق وحجم مجلس الإدارة واستقلالية أعضاء اللجنة التدقيق ومجلس الإدارة وتم اتباع معدل العائد على الأصول لقياس الربحية وتم اعتماد على اجمالي الأصول على الالتزامات من اجل قياس إدارة المخاطر وتم اخذ عدة متغيرات ضابطة من عمر وحجم الشركة والرافعة المالية، علما ان الجدول رقم (4) و(5) يشير لعرض نتائج تحليل الانحدار المتعدد لمعرفة هل يوجد علاقة لحوكمة الشركات على الربحية وهل يوجد إثر لإدارة المخاطر على الربحية.

جدول (4)

نتائج تحليل نموذج الانحدار (النموذج الأول)

(2)	(1)	المتغيرات
معدل العائد على الأصول	معدل العائد على الأصول	
-0.00215 (0.00169)	-0.00168 (0.00166)	عدد أعضاء مجلس الإدارة
-0.0118 (0.0138)	-0.00356 (0.0124)	استقلالية مجلس الإدارة
-0.00720** (0.00352)	-0.00771** (0.00351)	عدد أعضاء لجنة التدقيق
0.00466 (0.00941)	0.00790 (0.00914)	استقلالية لجنة التدقيق
-0.0421 (0.0831)	-0.0656 (0.0816)	الرافعة المالية
0.00788** (0.00378)	0.00996*** (0.00347)	حجم الشركة
0.00243 (0.00512)	-0.00169 (0.00416)	عمر الشركة
0.00242 (0.0317)	-0.00902 (0.0306)	إدارة المخاطر
نعم	نعم	السنوات
لا	نعم	الدول
-0.0412 (0.117)	-0.0509 (0.117)	المحتوى
201	201	المشاهدات
0.169	0.161	معامل الانحدار

Standard errors in parentheses

*** p<0.01, ** p<0.05, * p<0.1

جدول (5)

نتائج تحليل نموذج الانحدار (النموذج الثاني)

(1)	المتغيرات	معدل العائد على الأصول
-0.00794 (0.00606)	عدد أعضاء مجلس الإدارة	
-0.0534 (0.0752)	استقلالية مجلس الإدارة	
0.0195 (0.0180)	عدد أعضاء لجنة التدقيق	
0.0250 (0.0472)	استقلالية لجنة التدقيق	
-0.0872 (0.124)	الرافعة المالية	
0.00608 (0.00450)	حجم الشركة	
0.00153 (0.00626)	عمر الشركة	
0.00281 (0.0357)	إدارة المخاطر	
0.00366 (0.00346)	إدارة المخاطر * عدد أعضاء مجلس الإدارة	
0.0233 (0.0479)	إدارة المخاطر * استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	
-0.0158 (0.0107)	إدارة المخاطر * عدد أعضاء لجنة التدقيق	
-0.0106 (0.0270)	إدارة المخاطر * استقلالية لجنة التدقيق	
نعم	السنة	
نعم	الدول	
0.0189 (0.152)	محتوى	
201	المشاهدات	
0.193	معامل الانحدار	

بالرجوع الى معامل التحديد في جدول (4) و(5) يتضح ان التغيير في معدل العائد على الأصول (ROA)

كمتغير تابع يعزى للتغير في المتغيرات المستقلة بنسبة (0.161) و(0.117) و(0.193) على التوالي.

وسوف نلاحظ في نتائج التحليل الإحصائي التالية ان هنالك اختلافات لتأثير اليات الحوكمة على معدل العائد على الأصول، أي ان المتغير التابع قد لا يشكل تأثير عليهما بشكل مباشر وبشكل مستمر وبسبب اختلاف عدد اعضاء واستقلالية مجلس الإدارة من دولة الى أخرى وكذلك للجنة التدقيق.

اختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى انه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لحوكمة الشركات (عدد أعضاء مجلس الإدارة) على الربحية لقطاع التأمين لبورصتي عمان وفلسطين.

وبالرجوع لجدول رقم (4) الذي يبين وجود إثر سلبي للعدد أعضاء مجلس الإدارة على معدل العائد على الأصول ولكن الأثر دال احصائيا حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة لعدد أعضاء مجلس الإدارة على معدل العائد على الأصول (-0.0016) وهي اقل من مستوى دلالة المعتمد (1%) أي ان عدد أعضاء مجلس الإدارة لا يؤثر على معدل الأداء المالي.

ويمكن تفسير النتيجة من خلال ان الزيادة في عدد أعضاء مجلس الإدارة يؤدي في بعض الأحيان الى عدم التوصل لاختيار نتيجة مهمة في العمل بسبب عدم الاتفاق بينهم كمجلس الإدارة والتي تعمل هذه النتائج على التأثير على الاداء المالي بشكل مباشر فيما يتعلق بمعدل العائد على الأصول أي ان هنالك تأثير عكسي لزيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة على كفاءة الشركة وفي إدارة أصولها وللوصول لتحقيق الأرباح، عند الرجوع لبورصة فلسطين فان نلاحظ ان معظم الشركات تكونت من عدد أعضاء مجلس إدارة تختلف عن عدد أعضاء مجلس الإدارة في الأردن وهذا لا يؤثر بشكل اخر على معدل العائد على الأصول وبسبب في ذلك ان معظم أعضاء مجلس الإدارة غير تنفيذيين أي انهم غير قادرين على وضع بعض القرارات لصالحهم خلاف أعضاء اذا كانوا تنفيذيين ويأخذون منصب مدير التنفيذي من جهة اخر لصالحهم الشخصي، حيث توصلت دراسة Macconney and Wood (2018) الى وجود أثر إيجابي جيد بين الحوكمة والربحية المتمثلة بمعدل العائد على الأصول.

اختبار الفرضية الثانية:

الفرضية الثانية التي تختبرها هذه الدراسة بانه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لحوكمة الشركات (استقلالية

مجلس الإدارة) على الربحية لقطاع التأمين لبورصتي عمان وفلسطين.

وبالرجوع لجدول رقم (4) الذي يبين وجود إثر سلبي لاستقلالية أعضاء مجلس الإدارة على معدل العائد على

الأصول ولكن الأثر دال احصائيا حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة استقلالية أعضاء مجلس الإدارة على

معدل العائد على الأصول (-0.0035) وهي اقل من مستوى دلالة المعتمد (1%) أي ان استقلالية عدد

أعضاء مجلس الإدارة لا يؤثر على معدل الأداء المالي.

ويمكن تفسير النتيجة من خلال نظرية الاشراف بان المدراء الغير مستقلين لديهم معرفة بشكل افضل بكل

ما يجري في الشركة من اعمال وعرض تقارير وبتالي لديهم مقدرة على تعزيز الأداء المالي الذي يتعلق

بمعدل العائد على الأصول من خلال زيادة كفاءة الشركة في الاعتماد على أصولها من اجل تحقيق الأرباح

والاستمرارية في العمل، حيث سوف يكون افضل من وجود أعضاء تنفيذيين في مجلس الإدارة، خلاف

دراستنا الحالية بوجود أعضاء غير تنفيذيين، حيث لا يكون لهم تأثير كبير على الربحية لذلك نرفض الفرضية

التي تتحدث بوجود اثر بين الاستقلالية والربحية، حيث اتفقت الفرضية مع دراسة Almasarweh et al

(2022) بان وجود مدراء غير تنفيذيين لا يؤثر على الربحية لانهم ليسوا مثل الأعضاء التنفيذيين لديهم

اطلاع دائم على جميع الأمور في الشركة.

اختبار الفرضية الثالثة:

الفرضية الثالثة التي تختبرها هذه الدراسة بانه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لحوكمة الشركات (عدد

أعضاء اللجنة التدقيق) لقطاع التأمين لبورصتي عمان وفلسطين.

وبالرجوع لجدول رقم (4) الذي يبين وجود إثر سلبي لاستقلالية أعضاء اللجنة التدقيق على معدل العائد على الأصول، ولكن الأثر دال احصائيا حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة استقلالية أعضاء اللجنة التدقيق على معدل العائد على الأصول (-0.0077) وهي اقل من مستوى دلالة المعتمد (5%) أي ان عدد أعضاء اللجنة التدقيق لا يؤثر على معدل الأداء المالي.

ويمكن تفسير النتيجة من خلال ان الزيادة في عدد أعضاء اللجنة التدقيق يؤدي في صعوبة لتوصل لعرض تقري مالي جيد وخاصة في التدقيق الداخلي بسبب تأثرهم في بعض الأحيان بمجلس الإدارة وخاص لبعض القرارات التي تعمل على رفع سعر الأسهم وعرض الأرباح بطريقة غير صحيح من اجل محافظة على المساهمين في الشركة، وهذا يؤثر بشكل مباشر أيضا على أداء المالي للشركة وعلى استخدام الصحيح للأصول، وعند الاطلاع على التقارير المالية نلاحظ في بعض الأحيان ان عدد الأعضاء والأشخاص لم يتم تغييرهم لفترات زمنية طويلة وهذا بدوره يؤثر على التدقيق على التقارير المالية ففي بعض الأحيان تنحاز اللجنة التدقيق الداخلي لتعليمات الإدارة لكي تبين ان الشركة ذو مكانة مالية مرتفعة و، وهذا يؤثر على الربحية والشفافية في المستقبل، حيث يوجد تفاوت في هذه النتيجة بين الدراسات السابقة ففي بعض الدراسات توصلت الى وجود علاقة بين عدد أعضاء مجلس الإدارة والأداء المالي خلاف دراستنا الحالية (Manu , 2019).

اختبار الفرضية الرابعة:

الفرضية الرابعة التي تختبرها هذه الدراسة بانه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لحوكمة (استقلالية اللجنة التدقيق) على الربحية لقطاع التأمين لبورصتي عمان وفلسطين.

وبالرجوع لجدول رقم (4) الذي يبين وجود إثر ايجابي لاستقلالية الأعضاء لجنة التدقيق على معدل العائد على الأصول ولكن الأثر دال احصائيا حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة استقلالية أعضاء اللجنة التدقيق على

معدل العائد على الأصول (0.0079) وهي اقل من مستوى دلالة المعتمد (1%) أي ان استقلالية أعضاء اللجنة التدقيق لا تؤثر على معدل الأداء المالي.

ويمكن تفسير النتيجة من خلال وجود عدد قليل من الأعضاء الغير مستقلين في لجنة التدقيق مقارنة بحجم اللجنة وهذا بعد الرجوع الى التقارير المالية السنوية التابعة لبورصتي عمان وفلسطين، حيث كان هنالك تفاوت في دراسات حول قبول او رفض العلاقة بين الاستقلالية والربحية في بعض الدراسات السابقة توصلت بوجود علاقة إيجابية بين الاستقلالية ومعدل العائد على الاصول الا ان استقلالية لجنة التدقيق تعمل على ايجاد حلول مناسبة لتجنب المخاطر التي تتعرض لها الشركة ومن أهم هذه الأمور ضرورة تحديد المتطلبات الدنيا لرأس المال وانضباط الأسواق وزيادة الاحتياطي لرأس المال من أجل تجنب مخاطر مثل مخاطر الإفلاس، ولاكن في بعض الدول النامية والتي تتعرض لضغوطات الاحتلال مثل فلسطين لا تستطيع تطبيق هذه الخاصية التابعة للحكومة بشكل دقيق، والسبب ان معظم بوالص التأمين تتعرض لاعتداءات من قبل المستوطنين حيث تتعرض الشركة في بعض المشاريع لخسارة كبيرة وعلية يقوم التدقيق الداخلي بتجنب الاعتراف ببعض هذه الخسائر لهذا العام على ان يتم الاعتراف بها في المستقبل فهنا نلاحظ وجود ربحية مرتفعة غير مبررة وبعلم للجنة التدقيق وهذا يؤدي الى عدم وجود علاقة بين استقلالية للجنة التدقيق والربحية، (بشير و محمد، 2018) (Lenka, Uttam, Lokhande, & Doreswamy, 2021; Haj Yousef , 2016)

اختبار الفرضية الخامسة

الفرضية الخامسة التي تختبرها هذه الدراسة بانه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لكل من (حجم الشركة، الرافعة المالية، عمر الشركة) كمتغيرات تحكم على الربحية لقطاع التأمين لبورصتي عمان وفلسطين.

لا بد من الإشارة هنا الى دور متغيرات التحكم التي تم استخدامها في الدراسة في ضبط المؤثرات او المتغيرات أي من خلال موازنة خصائص الشركات وجعلها ثابتة وبالتالي ان حالته الثابتة تسمح بفهم العلاقة بين

المتغيرات المستقلة والمتغير التابع

بعد الرجوع الى جدول رقم (4) الذي يبين وجود إثر سلبي للرافعة المالية على معدل العائد على الأصول ولكن الأثر غير دال احصائيا حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة للرافعة المالية على معدل العائد على الأصول (-0.0656) وهي اعلى من مستوى دلالة المعتمد (1%) أي ان الرافعة المالية تؤثر على معدل الأداء المالي، وهناك تأثير إيجابي لحجم الشركة على المعدل العائد على الأصول ولكن الأثر دال احصائيا حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة لحجم الشركة على معدل العائد على الأصول (0.0099) وهي اعلى من مستوى دلالة المعتمدة (0.01) أي ان حجم الشركة يؤثر على الأداء المالي، وتبين بوجود تأثير سلبي لعمر الشركة على المعدل العائد على الأصول ولكن الأثر دال احصائيا حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة لعمر الشركة على معدل العائد على الأصول (-0.0016) وهي اقل من مستوى دلالة المعتمدة (0.1) أي ان حجم الشركة لا يؤثر على الأداء المالي. ويمكن تفسير النتائج من خلال اختلاف في عمر الشركة وحجم الشركة من دولة الى أخرى، فمثلا في عام 2020 تعرضت البلاد الى جائحة كورونا وكان يوجد عدة شركات في قطاع التأمين ذات عمر زمني كبير وحجم الأصول جيد ولاكن وبسبب عدم التزام الزبائن بدفع رسوم خدمات التأمين وتوقف تأمينات العامة والسفر هذا أدى الى ضعف الإنتاج وتقليل الأرباح على الرغم من ان الشركة تمتلك حجم أصول كبير لا انها تعرضت الى خسائر ضخمة أدى الى تقليل الأرباح، لذلك لا توجد علاقة إيجابية بين عمر وحجم الشركة على الربحية.

اختبار الفرضية السادسة

الفرضية السادسة التي تختبرها هذه الدراسة بانه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر على الربحية لقطاع التأمين لبورصتي عمان وفلسطين.

وبالرجوع لجدول رقم (5) الذي يبين وجود إثر سلبي لإدارة المخاطر على معدل العائد على الأصول ولكن الأثر دال احصائيا حيث بلغت قيمة مستوى الدلالة لإدارة المخاطر على معدل العائد على الأصول (0.0028) وهي اقل من مستوى دلالة المعتمد (1%) أي ان ادارة المخاطر لا تؤثر على الأداء المالي، وكما

نلاحظ في جدول (6) ان تأثير إدارة المخاطر على جميع المتغيرات الأخرى سلبية واقل من مستوى دلالة المعتمدة (1%) أي انه لا يوجد إثر لإدارة المخاطر على جميع متغيرات الدراسة. ولكن في دراسة Mardiana and Mirza (2018) حيث كان هنالك أثر إيجابي بين المتغيرات، ولكن في دراستنا لا يوجد اثر والسبب ان الزيادة في إدارة المخاطر لا تؤثر على الربحية وعلى الرغم من ان معظم الشركات في قطاع التأمين يوجد لديها قسم خاص بالمخاطر لا انهم لم يقوموا بتطبيق جميع القواعد من اجل تجنب المخاطر، وهذا أدى الى خسارة الشركات في بعض السنين التي تعرض لها لخسائر.

جدول (6)

ملخص نتائج اختبار الفرضيات

النتيجة	إدارة المخاطر	العائد على الأصول (ROA)	خصائص الحوكمة الشركات	الفرضية
قبول		- دال احصائيا	عدد أعضاء مجلس الإدارة	H01: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لحوكمة الشركات (عدد أعضاء مجلس الإدارة) على الربحية لقطاع التأمين لبورصتي عمان وفلسطين.
قبول		- دال احصائيا	استقلالية مجلس الإدارة	H02: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لحوكمة الشركات (استقلالية مجلس الإدارة) على الربحية لقطاع التأمين لبورصتي عمان وفلسطين.
قبول		- دال احصائيا	عدد أعضاء اللجنة التدقيق	H03: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لحوكمة الشركات (عدد أعضاء اللجنة التدقيق) لقطاع التأمين لبورصتي عمان وفلسطين.
قبول		- دال احصائيا	استقلالية للجنة التدقيق	H04: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لحوكمة (استقلالية للجنة التدقيق) على الربحية لقطاع التأمين لبورصتي عمان وفلسطين.
قبول		- دال احصائيا	حجم الشركة	H05: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية لكل من (حجم الشركة، الرافعة المالية) كمتغيرات تحكم على الربحية لقطاع التأمين لبورصتي عمان وفلسطين.
قبول		+ دال احصائيا	الرافعة المالية	
قبول		+ دال احصائيا	عمر الشركة	
قبول	+ دال احصائيا			H06: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لإدارة المخاطر على الربحية لقطاع التأمين لبورصتي عمان وفلسطين.

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

4.1 الاستنتاجات

وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر إدارة المخاطر على العلاقة بين الحوكمة والربحية في قطاع التأمين لشركات قطاع التأمين المدرجة في بورصتي عمان وفلسطين عن فترة المالية (2015-2022)، حيث تم قياس حوكمة الشركات من خلال عدة مؤشرات أهمها (حجم مجلس الإدارة، واستقلالية مجلس الإدارة، وحجم لجنة التدقيق، واستقلالية لجنة التدقيق) في حين تم قياس الربحية بمعدل العائد على الأصول، وقياس إدارة المخاطر بإجمالي الأصول على إجمالي الالتزامات.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، فيما يتعلق بالمتغير الأول وهو عدد أعضاء مجلس الإدارة كان هناك علاقة سلبية غير هام لعدد أعضاء مجلس الإدارة على معدل العائد على الأصول، أي انه نقبل الفرضية الصفرية التي تتحدث بعدم وجود علاقة ذو دلالة إحصائية بين المتغيرات.

اما فيما يتعلق بالمتغير الثاني وهو استقلالية مجلس الإدارة توصلت هذه الدراسة الى وجود علاقة سالبة وغير دالة احصائيا وعلية نقبل الفرضية الصفرية، وبالنسبة للمتغير الثالث في هذه الدراسة وهو عدد أعضاء لجنة التدقيق فتوصلت الدراسة الى وجود علاقة سلبية وغير دالة احصائيا أي انه تم قبول الفرضية الصفرية.

والمتغير الرابع في هذه الدراسة هو استقلالية لجنة التدقيق حيث توصلت الدراسة الى وجود اثر سلبي على معدل العائد على الأصول وذو دلالة غير دال إحصائية وعلية تم قبول الفرضية الصفرية، وبالنسبة لمتغيرات التحكم التي تم استخدامها في هذه الدراسة حيث كان أولها حجم الشركة وكانت ذو علاقة سلبية وغير دالة إحصائية وكان عمر الشركة ذو علاقة إيجابية وذو دال إحصائية، اما بالنسبة للرافعة المالية كانت موجبة

ولكن غير دالة احصائيا وعلية نرفض الفرضية الصفرية ونقبل البديلة التي نتحدث بوجود اثر للرافعة المالية على معدل العائد على الأصول.

وبالإضافة الى ذلك تم قياس الباحث تأثير إدارة المخاطر على معدل العائد على الأصول وتبين انه موجب ولاكن دال احصائيا أي اننا نقبل الفرضية الصفرية التي نتحدث بانه لا يوجد أثر بين إدارة المخاطر الربحية المتمثلة بمعدل العائد على الأصول، وكما نلاحظ من خلال الجداول السابقة ان جميع المتغيرات بالدراسة لا تتأثر بإدارة المخاطر.

4.2 التوصيات

في ضوء ما توصل إليه الباحث من خلال النتائج السابقة فإن الباحث يوصي بما يلي:

1. التركيز على تطبيق القوانين واللوائح الحوكمة ليم التدقيق على تطبيقها للشركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في بورصتي عمان وفلسطين وذلك من أجل زيادة شفافية عرض التقارير المالية، حيث تعمل تطبيق بنود الحوكمة على تحفيز.
2. العمل على جذب أفضل الخبرات والشهادات لمناصب العليا التي تحتاج لعدة خبرات التي تساعد على استمرار عمل الشركة وتجنب بعض المشاكل قبل حدوثها أو خلال حدوثها من خلال تطبيق مفهوم إدارة المخاطر.
3. المراجعة المستمرة للمعايير المحاسبية وما هي أهم التطورات الجديدة ومتابعة أيضا مدونة الحوكمة بشكل خاص من أجل الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة وما هي أهم المشاكل التي يمكن أن تواجه شركات التأمين من مشاكل تضارب المهام والمشاكل المالية وتحصيل الديون.
4. يجب على البورصات وخاصة بورصة فلسطين وعمان التركيز على أهمية تطبيق تشريعات الحوكمة لما لها من أهمية كبيرة في تحقيق التوازن بين الاحتياجات المجتمعية المتعارضة وتلبية تطلعات واهتمامات المواطنين.

5. كما يوصي الباحث بشكل خاص بعد التوصل للنتائج الدراسة والاعتماد على بورصتي عمان وفلسطين إلى تسليط الضوء البحثي حول استخدام مقاييس أخرى لقياس حوكمة الشركات من تركيز الملكية (نسبة الأسهم المملوكة من قبل كبار المساهمين) وعدد اجتماعات مجلس الإدارة ولجنة التدقيق ونسبة الاناث الى الذكور وأثرها على بنود أخرى مثل إدارة الأرباح، كما يسلط الباحث الضوء حول ادخال متغيرات أخرى مثل أثر الكورونا والتطور التكنولوجي على قطاع التأمين.

4.3 الدراسات المستقبلية المقترحة

بعد تحديد محددات الدراسة أعلاه، فإن في هذا القسم يضع الباحث مجموعة من المواضيع المقترحة للأبحاث المستقبلية وهي كما يلي:

1. دراسة علاقة مقاييس أخرى للحوكمة مثل عدد اجتماعات مجلس الإدارة ولجنة التدقيق واستقلاليتهم ونسبة الذكور الى الاناث على إدارة الأرباح للشركة.
2. تأثير إدارة المخاطر على جودة الحوكمة والأداء المالي المقاس بمعدل العائد على حقوق الملكية وربحية السهم.
3. دراسة أثر حوكمة الشركات على الرضاء الوظيفي للعاملين في الشركة.
4. تأثير الحوكمة على إدارة الأرباح بوجود الرافعة المالية وحجم الشركة.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع العربية

الأمعلي، علي. (2018). أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي في الشركات المساهمة السعودية- دراسة تطبيقية على قطاع التأمين في المملكة العربية السعودية - . *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*

والقانونية، 14 (2)، 1-32. تم الاسترداد من [/https://ajsrp.com](https://ajsrp.com)

بدوي، الياس، و جوادي، سميرة. (2020). قياس تأثير حوكمة الشركات على الأداء المالي لشركات التأمين التكافلي باستخدام مؤشر ROA. *مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية*، 14 (3)، 101-120. تم الاسترداد

من <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/101/14/3/120739>

بشير، زناقي، و محمد، معاريف. (2018). أثر آليات الحوكمة على إدارة المخاطر المصرفية في البنوك دراسة استطلاعية بفروع البنوك العمومية العاملة بولاية عين تموشنت. *مجلة البديل الاقتصادي*،

5 (1)، 332-351. تم الاسترداد من <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/85513>

بصلات، هديل، و نور، عبد الناصر، والكوني، سائد. (2023). أثر الحوكمة على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصتي عمان وفلسطين للفترة 2013-2019. *المجلة الأردنية في إدارة الاعمال*،

19 (3)، 413-437. تم الاسترداد من <https://doi.org/10.35516/jjba.v19i3.1124>

تلاحمة، خالد. (2012). حوكمة الشركات المساهمة في فلسطين : النظرية والتطبيق. *المجلة الاردنية في*

القانون والعلوم السياسية، 4 (3)، 11-52. تم الاسترداد من

[/https://fada.birzeit.edu/bitstream/20.500.11889/3176/3](https://fada.birzeit.edu/bitstream/20.500.11889/3176/3)

التميمي، فالح، و صيام، وليد. (2012). أثر تطبيق الحوكمة على ربحية شركات التأمين المساهمة العامة الأردنية. دار المنظومة، 1-96. تم الاسترداد من

<http://search.mandunah.com/record/748458>

جواد، احمد حسين. (2021). تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي لشركات التأمين المدرجة في بورصة فلسطين.(رسالة ماجستير منشورة، جامعة القدس، فلسطين). تم الاسترداد من

[/https://dspace.alquds.edu/items](https://dspace.alquds.edu/items)

حسن عبدالله، عبدالله السيد. (2018). أثر حوكمة الشركات على الربحية في الشركات المقيدة في البورصة المصرية. دار المنظومة، 558-580. تم الاسترداد من

<http://search.mandumah.com/record/951821>

حليمي، حكيمة، و غناية، محمد. (2022). آليات حوكمة الشركات والاداء المالي في قطر - دراسة قياسية لعينة من المؤسسات المالية القطرية لفترة (2012-2019). مجلة افاق للبحوث والدارسات، 2(5)،

61-80. تم الاسترداد من <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/198769>

رضوان، إيهاب. (2012). أثر التدقيق الداخلي على إدارة المخاطر في ضوء معايير التدقيق الدولية. دار المنظومة. (2)5، 1-97. تم الاسترداد من

<https://search.mandumah.com/Record/695495>

أبو زعيتير، باسل. (2022). أثر حوكمة الشركات على سياسة إدارة الأرباح - دراسة تطبيقية على سوق المال السعودي 2014-2019. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، 30(4)،

1-30. تم الاسترداد من <http://doi.org/10.33976/iugjeb.30.4/2022/1>

الشعراوي، حسام. (2017). أثر تطبيق إدارة المخاطر على جودة الأرباح (دراسة تطبيقية على الشركات المصرية). مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، 1(54)، 1-39. تم الاسترداد من

https://acjalexu.journals.ekb.eg/article_44532.html

صبرة، اياد. (2021). واقع تطبيق الحوكمة وتأثيرها على الاستدامة المالية في هيئة التقاعد الفلسطينية. مجلة جامعة القدس للبحوث الإدارية والاقتصادية، 19(8)، 1-150. تم الاسترداد من

<https://dspace.alquds.edu/items/0ab19acb-06de-43ae-b4e5-4cdfad1caaa7>

عابدين، همام. (2023). أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على ربحية الأسهم. عزة: جامعة الأقصى. تم

الاسترداد من [/https://www.scribd.com/document/435272712](https://www.scribd.com/document/435272712)

عبدالله، عادل، عبد الرحمن، عادل، و حسن، بثينة. (2023). أثر إدارة المخاطر المالية في تحسين الاداء المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المقيمة ببورصة النيل المصرية. معهد الدراسات والبحوث

البيئية - جامعة مدينة السادات، 13(1)، 23-41. تم الاسترداد من

https://jesr.journals.ekb.eg/article_299840.html

عساف، نافع. (2022). أثر رأس المال العامل على ربحية الشركات غير المالية المدرجة في بورصة فلسطين. دار المنظومة، 10(1)، 1-10. تم الاسترداد من

<http://search.mandumah.com/Record/1423949>

اللجنة الوطنية للحوكمة. (2009). قواعد حوكمة الشركات في فلسطين. الصفحات 1-40. تم الاسترداد

من [/https://www.pcma.ps](https://www.pcma.ps)

ماجنا، سمير. (2020). أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على ربحية البنوك الإسلامية : حالة البنوك العربية. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 20(1)، 1-14. تم الاسترداد من

<http://search.mamdumah.com/Record/1199920>

محمد , معاريف، و مختارية , شيخي. (2019). الحوكمة ودورها في إدارة المخاطر المصرفية في البنوك. مجلة التكامل الاقتصادي، 1، 43-30. تم الاسترداد من

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/85513>

المناصير , عمر. (2013). أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية. الزرقاء: عمادة البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعة الهاشمية. تم الاسترداد من

[/https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2013/08](https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2013/08)

المراجع الأجنبية

Abbadi, S., & Abu-Rub, N. (2012). The Effect of Capital Structure on the Performance of Palestinian Financial Institutions. British Journal of Economics, 3(2), 92-102. Retrieved from <https://www.aaup.edu/publication/noor.aburob/article/>

Akeju, J., & Babatunde, A. (2016). The Impact of Corporate Governance on Firms' Profitability in Nigeria. International Journal of Business and Management Invention, 5(8), 69-72. Retrieved from www.ijbmi.org

Al-Baidhani, A., Mohamed, E., & Basuony, M. (2014). THE EFFECT OF CORPORATE GOVERNANCE ON BANK FINANCIAL PERFORMANCE: EVIDENCE FROM THE ARABIAN PENINSULA. Corporate Ownership & Control, 11(2), 178-191. Retrieved from <https://virtusinterpress.org/THE-EFFECT-OF-CORPORATE-GOVERNANCE.html>

ALI, S., & DESOKY, A. (2015). THE IMPACT OF CORPORATE GOVERNANCE MECHANISMS ON EARNINGS QUALITY - EVIDENCE FROM EGYPT. ALMANDUMAH, 69-108. Retrieved from <http://search.mandumah.com/record/734906>

- Almasarweh, M., Al-Rawashdeh, O., Wadi, S., Alnawaiseh, M., & Al-Rawashdeh, F. (2022). Risk Management and Financial Performance of Insurance Companies in Jordan. 22(1), 112-142. Retrieved from <https://socialspacejournal.eu/menu-script/index.php/ssj/article/download/9/9>
- Dadashi, N., & Pourali, M. (2014). THE RELATIONSHIP BETWEEN CORPORATE GOVERNANCE MECHANISMS AND PROFIT SMOOTHING. Odnos između mehanizama korporativnog upravljanja i zadržane dobiti, 21(3), 617-621. Retrieved from <https://hrcak.srce.hr/file/182181>
- Damayanti, C., Nuzula, N., Rahayu, S., & Karima, T. (2023). The Effect of Risk and Corporate Governance on Profitability: The Role of Sustainability Report as a Moderator (A Study on Mining Companies Listed in the Indonesia Stock Exchange in the 2013–2020 Period). atlantis-press, 743-757. Retrieved from <https://www.atlantis-press.com/proceedings/aicobpa-22/125989653>
- Dandago, K., & Gugong, B. (2013). Impact of Corporate Governance Mechanisms on the Financial Performance of Listed Insurance Firms in Nigeria. DERGIPARK, 245-264. Retrieved from <https://dergipark.org.tr/tr/download/article-file/319860>
- Fares, Z., Nour, A.I. (2024). The Determinants of Solvency for Insurance Companies Listed on the Palestine Exchange. In: Musleh Al-Sartawi, A.M.A., Nour, A.I. (eds) Artificial Intelligence and Economic Sustainability in the Era of Industrial Revolution 5.0. Studies in Systems, Decision and Control, vol 528. **Pages 271-281**, Springer, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-031-56586-1_21

- Fekadu, G. (2015). CORPORATE GOVERNANCE ON FINANCIAL PERFORMANCE OF INSURANCE INDUSTRY. *Corporate Ownership & Control*, 13(1), 1201-1209. Retrieved from <https://virtusinterpress.org/CORPORATE-GOVERNANCE-ON-FINANCIAL.html>
- Jabreen , k.& ghattas ,B.(2016). bayesian network classification application to epilepsy type prediction using PET scan data , 15th,(ICMLA) 965-970.
- Jabereen, k. & motasem, m.(2021). Inferring linear and nonlinear interaction networks using neighborhood support vector machines, (ICEET), 1-6, ISSN [2409-2983](https://doi.org/10.1109/ICEET51117.2021.9611111).
- Haj Yousef , E. (2016). The Impact of Corporate Governance on the Profitability of the Listed Companies in Jordan over the period from 2010 to 2014. *European Journal of Business and Management*, 8(3), 143-163. Retrieved from <https://www.iiste.org/>
- Jarboui, A., & Afes, W. (2023). The impact of corporate governance on financial performance: a cross sector study. *International Journal of Disclosure and Governance*, 20, 374-394. Retrieved from <https://link.springer.com/article/10.1057/s41310-023-00182-8>
- Kabbani, S., & Zanelidin, E. (2021). The Impact of Corporate Governance on the Profitability of Insurance Firms in Syria. *International Journal of Financial Research*, 12(2), 150-163. Retrieved from <https://doi.org/10.5430/ijfr.v12n2p150>
- Vincent ,Kenny ,Kenny ,Mohamad ,Limijaya ,Amelia. (2023). The Effect of Corporate Governance Regulation on the Profitability of Insurance Companies in Indonesia. *Web of Conferences* ,1-9. (vol.426. p.02095) <https://doi.org/10.1051/e3sconf/202342602095>

- Kiradoo, G. (2019). IMPACT OF CORPORATE GOVERNANCE ON THE PROFITABILITY AND THE FINANCIAL PERFORMANCE OF THE ORGANIZATION. *Journal of Management (JOM)*, 6(3), 192-196. Retrieved from <http://www.iaeme.com/jom/issues.asp?JType=JOM&VType=6&IType=3>
- Hirzallah, M.R., Nour, A.I., Daas, G., Nour, M.I. (2024). Evaluating Technical Efficiency of Insurance Firms Operating in Jordan and Palestine. In: Musleh Al-Sartawi, A.M.A., Nour, A.I. (eds) *Artificial Intelligence and Economic Sustainability in the Era of Industrial Revolution 5.0. Studies in Systems, Decision and Control*, vol 528. **Pages 491-509**, Springer, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-031-56586-1_36
- Knapkova, A., & Mohammed, H. (2016). The Impact of Total Risk Management on Company's Performance. *Procedia - Social and Behavioral Sciences*, 10(11), 271-277. Retrieved from <http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/>
- Lenka, D., Uttam, R., Lokhande, M., & Doreswamy, H. (2021). The Effect of Corporate Governance Practice on Firms' Profitability. *Double Blind Peer Reviewed International Research Journal*, 21(3), 29-39. Retrieved from <http://creativecommons.org/licenses/by-nc/3.0/>.
- Lestari, N., Amal, M., Aziz, M., & Siwiyanti, L. (2022). The Effect of Good Corporate Governance on Profitability and Its Implications on Company Value. *ICBAE*, 1-8. Retrieved from <https://eudl.eu/pdf/10.4108/eai.10-8-2022.2320780>
- MACHIRA, E. (2016). EFFECT OF CORPORATE GOVERNANCE ON FINANCIAL PERFORMACE OF INSURANCE COMPANIES IN KENYA. *uno digital repository*, 1-55. Retrieved from <http://erepository.uonbi.ac.ke/bitstream/handle/11295/99690/>

- Manag Stud, S. (2022). Moderation of Good Corporate Governance: Impact of Profitability on Company Value in the Financial Sector in Indonesia. Saudi Journal of Business and Management Studies, 7(6), 180-191. Retrieved from <https://saudijournals.com>
- Manu , R. (2019). The Effect of Corporate Governance on Profitability, Capital Structure and Corporate Value. Research Journal of Finance and Accounting, 10(8), 202-214. Retrieved from www.iiste.org
- Marashdeh, Z. (2014). The Effect of Corporate Governance on Firm Performance in Jordan. 1-193. Retrieved from <http://clock.uclan.ac.uk/11163/1/>
- Mardiana, P, P., & Mirza, A. (2018). THE EFFECT OF RISK MANAGEMENT ON FINANCIAL PERFORMANCE WITH GOOD CORPORATE GOVERNANCE AS A MODERATION VARIABLE. Management and Economics Journal, 2(3), 257-268. Retrieved from <http://ejournal.uin-malang.ac.id/index.php/mec>
- McConney, S., & Wood, A. (2018). The Impact of Risk Management on the Financial Performance of the Commercial Banking Sector in Barbados. Journal of Governance and Regulation, 7(1), 76-93. Retrieved from <https://www.researchgate.net/publication/324095978>
- Naibaho, E., & Mayayogini, N. (2023). THE IMPACT OF RISK MANAGEMENT ON FIRM PERFORMANCE: CORPORATE GOVERNANCE AS MODERATING VARIABLE. Media Ekonomi dan Manajemen, 38(1), 129-146. Retrieved from <https://creativecommons.org/licenses/by/4.0>
- OCED. (2004). OECD principle of corporate governance. Retrieved from www.hokama.com

- Okoye, P., & Ugwu, S. (2021). Effect of Corporate Governance on Profitability of Quoted Manufacturing Companies in Nigeria. *International Journal of Trend in Scientific Research and Development (IJTSRD)*, 5(5), 754-767. Retrieved from <https://www.ijtsrd.com/papers/ijtsrd44953.pdf>
- Olweny, T., & Wanyama, D. (2013). Effects of Corporate Governance on Financial Performance of Listed Insurance Firms in Kenya. *Public Policy and Administration Research*, 3(4), 96-120. Retrieved from www.iiste.org
- Oweidat, G., Dwaikat, L., & Abdeljawad, I. (2022). The Determinants of Profitability of Insurance Companies in Palestine. *An - Najah Univ. J. Res. (Humanities)*, 36(2), 440-468. Retrieved from https://journals.najah.edu/media/journals/full_texts/7_576mxuO.pdf
- Said, B., & Djelloul, H. (2021). The role of corporate governance in determining the accounting conservatism level of Algerian company's financial statements : a field study. *Journal of Economic Growth and Entrepreneurship JEGE*, 4(7), 37-50. Retrieved from <https://www.researchgate.net/publication/325265299>
- Jallad, Sara. (2020). *The Moderating Role of Corporate Governance on the Relationship between Voluntary Disclosure and the Cost of Equity of the Palestinian Companies Listed on PEX*. Nablus: An-Najah National University. <https://repository.najah.edu/bitstreams/>
- Senan, N., Khaled, A., Tabash, M., Al-Matari, E., & Al-Homaidi, E. (2021). The influence of corporate governance characteristics on profitability of Indian firms: An empirical investigation of firms listed on Bombay Stock Exchange. *Investment Management and Financial Innovations*, 18(1), 114-125. Retrieved from [http://dx.doi.org/10.21511/imfi.18\(1\).2021.10](http://dx.doi.org/10.21511/imfi.18(1).2021.10)
- Susandya, A., & Suryandari, N. (2023). Does corporate governance and profitability effect on corporate social responsibility disclosure? *Jurnal*

Ekonomi Modernisasi, 19(1), 58-69. Retrieved from
<https://doi.org/10.21067/jem.v19i1.8158>

Zidan, K. (2018). How Corporate Governance Affect Bank Profitability? Evidence from Palestine. International Research Journal of Finance and Economics, 104-113. Retrieved from
<https://www.internationalresearchjournaloffinanceandeconomics.com/>

الملاحق

ملحق رقم (أ)

توزيع عينة الدراسة للشركات التامين بين سوق بورصه الاردن وفلسطين بالاضافة إلى رموز الشركات

الدولة	سنة الادراج	الشركة
فلسطين	1997	التأمين الوطنية
	2008	ترست العالمية للتأمين
	2011	التكافل الفلسطينية للتأمين
	2010	فلسطين للتأمين
	2011	العالمية المتحدة للتأمين
	1997	المجموعة الأهلية للتأمين
	2006	المشرق للتأمين
	2021	تمكين للتأمين
الأردن	1978	الشرق الأوسط للتأمين
	1979	النسر العربي للتأمين
	1978	التأمين الأردنية
	1978	التأمين العربية - الأردن
	1978	دلنا للتأمين
	1978	القدس للتأمين
	1978	المتحدة للتأمين
	1978	الاردنية الفرنسية للتأمين
	1978	المنارة الإسلامية للتأمين
	2000	مجموعة الخليج للتأمين - الأردن
	1987	التأمين الوطنية
	1998	الاردن الدولية للتأمين
	1998	المجموعة العربية الأوروبية للتأمين
	1996	التأمين الإسلامية
	1999	الضامنون العرب للتأمين
	2000	المجموعة العربية الاردنية للتأمين

	2007	المتوسط والخليج للتأمين-الأردن
	2007	الأولى للتأمين

ملحق رقم (2)

VARIABLES	(1) ROA01	(2) ROA01
BOS	-0.00168 (0.00166)	-0.00215 (0.00169)
BOIND	-0.00356 (0.0124)	-0.0118 (0.0138)
ACS	-0.00771** (0.00351)	-0.00720** (0.00352)
ACIND	0.00790 (0.00914)	0.00466 (0.00941)
LAV	-0.0656 (0.0816)	-0.0421 (0.0831)
LnTA	0.00996*** (0.00347)	0.00788** (0.00378)
LnAGE	-0.00169 (0.00416)	0.00243 (0.00512)
RM	-0.00902 (0.0306)	0.00242 (0.0317)
Year fe	Yes	Yes
Country fe	Yes	No
Constant	-0.0509 (0.117)	-0.0412 (0.117)
Observations	201	201
R-squared	0.161	0.169

VARIABLES	(1) ROA01
BOS	-0.00794 (0.00606)
BOIND	-0.0534 (0.0752)
ACS	0.0195 (0.0180)
ACIND	0.0250 (0.0472)
LAV	-0.0872 (0.124)
LnTA	0.00608 (0.00450)
LnAGE	0.00153 (0.00626)
RM	0.00281 (0.0357)
RM*BOS	0.00366 (0.00346)
RM*BIND	0.0233 (0.0479)
RM*ACS	-0.0158 (0.0107)
RM*ACIND	-0.0106 (0.0270)
Year fe	Yes
Country fe	Yes
Constant	0.0189 (0.152)
Observations	201
R-squared	0.193

Variable	Obs	Mean	Std. Dev.	Min	Max
ROA	208	.022	.024	-.038	.057
BOS	208	8.764	1.307	7	11
BOIND	208	.664	.214	.3	1
ACS	208	3.269	.569	3	5
ACIND	208	.685	.279	.333	1
LAV	208	.634	.113	.372	.788
LnTA	205	17.63	.585	16.655	18.692
LnAGE	201	3.065	.591	1.946	3.761
RM	208	1.61	.323	1.249	2.461

Variables	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)	(8)	(9)
(1) ROA05	1.000								
(2) BOS05	-0.030	1.000							
(3) BOIND05	0.070	-0.414	1.000						
(4) ACS05	-0.096	0.086	-0.049	1.000					
(5) ACIND05	0.144	-0.330	0.581	-0.017	1.000				
(6) LAV05	-0.148	-0.389	0.263	-0.054	0.160	1.000			
(7) LnTA05	0.203	-0.066	0.272	0.088	0.252	0.010	1.000		
(8) LnAGE05	-0.132	0.305	-0.401	0.137	-0.445	-0.142	-0.151	1.000	
(9) RM05	0.133	0.384	-0.275	0.046	-0.159	-0.986	-0.021	0.069	1.000



An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

**THE IMPACT OF RISK MANAGEMENT ON THE
RELATIONSHIP BETWEEN GOVERNANCE AND
PROFITABILITY IN INSURANCE COMPANIES IN
PALESTINE AND JORDAN**

By
Jameel Aziz Jabber Alawneh

Supervisors
Prof. Abdunaser Nour
Dr. Sameh Al Atout

**This Thesis is Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree
of Master of Accounting, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National
University, Nablus, Palestine.**

2024

THE IMPACT OF RISK MANAGEMENT ON THE RELATIONSHIP BETWEEN GOVERNANCE AND PROFITABILITY IN INSURANCE COMPANIES IN PALESTINE AND JORDAN

By
Jameel Aziz Jabber Alawneh
Supervised by
Prof. Abdalnaser Nour
Dr. Sameh Al Atout

Abstract

This study aimed to identify many differences between different sectors and profitability, where a sample application from the insurance sector was studied in the Amman and Palestine Stock Exchanges for the financial period (2015-2022), and the technical study was developed from (26) companies distributed on the Amman and Palestine Stock Exchanges, and it relies on the financial data of transparency and compliance for the two-part sector by not extracting the required data. The components of the nine board members and the independence of the board of directors and the number of four parts of the independent committee and independence, the isolation committee were measured as independent variables and the variable independence, while the variable specific to the other management was measured. To achieve the objective of the study and reach the results, multiple regression analysis was used.

The study found that there is an insignificant relationship between the number of board members and the rate of return on assets. As for the number of members of the audit committee, the study found a negative and statistically insignificant relationship. However, with regard to the independence of the audit committee, the study found that there is a negative effect on the rate of return on assets, and risk management had a positive and statistically significant effect on the rate of return on assets. That is, we accept the null hypothesis that there is no effect between risk management and profitability represented by the rate of return on assets. The study recommended the continuation of the correct application of the laws and governance regulations related to insurance companies listed on the Palestine and Amman Stock Exchanges, in order to increase the transparency of financial reports.

The researcher also recommended continuous review of accounting standards and following up on the most important new amendments to the standards. The researcher also recommends shedding research light on the use of other measures to measure corporate governance, such as ownership concentration and the size of the Sharia Supervisory Board in Islamic insurance companies such as Takaful Company. The researcher also sheds light on introducing other variables, such as the impact of Corona and technological development on the insurance sector, due to their clear financial impact on the presentation of financial reports.

KeyWords: Board of Directors, Audit Committee, Governance, Risk Management, Return on Assets, Profitability.